التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة

د.نادية محمود مصطفى

مقدمة: منطلقات الدراسة(*)

تقوم هذه الدراسة وتنبثق عن خبرة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام[1]، وعن خبرة عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية وهي التي تلت اكتمال أعمال هذا المشروع ونشرها[2]. ومن ثم، فإن هذه الدراسة عن التاريخ في دراسة النظام الدولي[3] لا تندرج في سياق دراسة العلاقة بين العلوم السياسية والاجتماعية (وهو موضوع هذه الندوة) فقط أو في سياق العلاقة بين علم العلاقات الدولية (باعتبار النظام الدولي أحد مستويات دراسة الظاهرة الدولية) وبين التاريخ (باعتباره أحد أهم العلوم الاجتماعية والإنسانية وأهمها)، ولكن تندرج أيضًا هذه الدراسة في سياق أكبر وأشمل يتصل بمنظورات هذه العلوم المتضادة ورؤاها المختلفة. ولذا؛ فإن المقصود بالعنوان الفرعي للدراسة: "رؤية نقدية مقارنة" هو نقد توظيف المنظورات الغربية للتاريخ في دراسة النظام الدولي وذلك انطلاقًا من دوافع ومبررات الحاجة لعملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية، والتي يعد محور التاريخ الإسلامي أحد محاورها، إلى جانب المحور الأساسي وهو الأصول الإسلامية.

فإذا كانت العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية قديمة قِدَم نشأة العلوم السياسية (باعتبارها أحدث العلوم الاجتماعية)، فهي علاقة متجددة الأبعاد ومتطورة الآفاق نظرًا للتفاعل بين تطور كل من منهاجية العلوم الاجتماعية من ناحية ونطاق وقضايا مضمون العلوم السياسية من ناحية أخرى وكان التطور في المنظورات التي تعاقبت على دراسة العلوم السياسية، وهو يندرج في التطور العام في المنظورات الكبرى لدراسة العلوم الاجتماعية، قد أفرزه النموذج المعرفي الغربي. ذلك لأن العلوم الاجتماعية الحديثة هي علوم غربية بالأساس. ولقد نشأت هذه العلوم وتطورت حتى حققت الهيمنة وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر في ظل تأكد نظام الهيمنة الأوربية (الذي بدأت جذوره وأسسه في التكون في القرن السادس الميلادي) ثم الأمريكية، ولذا؛ تركت عمليات التنظير وبناء الاتجاهات الفكرية الحديثة بين أيدي مراكز الهيمنة الغربية، الأنجلو ساكسونية والأوربية. ولكن سرعان ما بدأ النقد لتلك الهيمنة

(*) قُدِّم هذا بحث إلى الندوة المصرية –الفرنسية التاسعة "العلوم السياسية والاجتماعية: الآفاق والتوقعات"

(أسبابها ونتائجها) يبرز من داخل دائرة العلوم الاجتماعية الغربية ذاتها ومن خارجها.

وبدون الدخول في تفاصيل اتجاهات هذا النقد ومداخله وركائزه وكذلك بمدارسه المختلفة، يكفي القول إنه تجسد في تعبيرات متعددة: نقد المركزية الأوربية، نقد التحيز المعرفي والمنهجي الغربي، الدعوة إلى إسهام منظورات حضارية غير غربية، منظور إسلامي للعلوم، إسلامية المعرفة...

ومع اختلاف الأطر المرجعية، ومن ثم المنتجات الفكرية والنظرية المبتغاة، ومع اختلاف المجالات البحثية المعرفية محل الاهتمام، يظل القاسم المشترك بين هذه التعبيرات هو الاعتراف بالحاجة إلى إسهامات رؤى حضارية تعبر عن نماذج معرفية مغايرة للنموذج المعرفي الحضاري والغربي، وتفرز منظورات حضارية مقارنة تتعدى أهدافها الحقل الأكاديمي النظري إلى ساحة الواقع بأبعاده المختلفة.

فعلى سبيل المثال:

فإن د.أنور عبد الملك في نطاق رؤيته عن "تغيير العالم"[4] قد حدد أبعاد الارتباط بين هيمنة ومركزية القوى الغربية وبين هيمنة المعرفة والعلوم الغربية، فإنه أبرز اتجاهات النقد لهذه المركزية التي تعترف بوجود حضارات خارج دائرة الهيمنة ذات قدرة على الاستمرار عبر القرون وسبق واحتلت مكانة الصدارة حتى كما نتساءل ألا يجدر لمفكري الحضارات الشرقية أن تؤرخ لتاريخ تطور حضاراتهم وثقافاتهم وقومياتهم.

وفي مراجعتها للمنظور السائد في العلوم السياسية فإن د.منى أبو الفضل[5] انطلقت من تحديد دواعي ومتطلبات تطوير منظور حضاري إسلامي يساهم في إحياء وتجديد الهوية الثقافية والعلمية الإسلامية بقدر ما يساهم في عملية التجديد الثقافي العالمي الجارية في ظل حالة العلم وحالة الواقع الإسلامي التي تفرض الحاجة لمراجعتهم نحو تعدد المنظورات.

ومن ناحية أخرى، فإن د.عبد الوهاب المسيري في تقديمه لأعمال المشروع المتميز عن إشكالية التحيز[6] قد فصل في بيان أوجه التحيز الحضاري والمعرفي الغربي في حياتنا وبحوثنا وفكرنا، وذلك تحت مظلة هيمنة النموذج المعرفي

والحضاري الغربي. كما فصل في بيان خصائص هذا النموذج وأبعاد نقده ودواعي الحجة العملية والفكرية لتطوير منظورات للعلوم المختلفة تنبثق عن النموذج المعرفي الإسلامي. وبذا، يتم علاج "التحيز" ولو بتحيز آخر.

وفي المقابل، ومن داخل الدائرة الغربية، وفي نطاق علم العلاقات الدولية برافديه الأنجلوساكسوني والفرنسي، تراكمت بعض التنويعات على نفس النغمة المتسائلة عن منظورات أخرى، فنجد –على سبيل المثال– أن مارسيل مارل[7] في كتابه سوسيولوجيا العلاقات الدلوية وهو بصدد تناول إشكاليات تحديد تاريخ ظهور مصطلح العلاقات الدولية، يشير إلى أنه نظرًا لاستحالة الإحاطة بالتاريخ الإنساني في لمحة بصر فإنه من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث، وأنه بالرغم من إمكانية الاتهام بالمحورية أو المركزية الإثنية فإنه على خبراء الحضارات الأخرى أن ينبروا لعقد المقارنات.

كذلك، يسجل كل من Bull, Holsti, Kegly[8]، إن إسهامات التنظير في مجال علم العلاقات الدولية مازالت قاصرة على الاقترابات الأنجلو أمريكية والأوربية، وهو الأمر الذي يمثل تحيزًا، ويعد أحد أسباب القصور في التنظير لأنه يمثله –كما يرى Holsti– أحد أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية.

وفي ظل مراجعات ما بعد الوضعية وما بعد الحداثة، تجددت بعض التعبيرات خلال تقييم حالة حقل العلاقات الدولية عن أن منظورات الحقل المتعاقبة عليه تعكس عنصرية غربية وتحيز حضاري وإثني حيث لا تتضمن هذه المنظورات مشاركة رؤية الدول النامية[9].

كذلك، يمكن أن نسجل ما طرحه أ.د.بهجت قرني[10]، أستاذ العلاقات الدولية في كندا عن أهمية تقديم رؤية إسلامية عن العلاقات الدولية استنادًا إلى الاعتبارات التالية: حالة العلم الراهنة التي تتسم بتعدد المنظورات المتنافسة، التنامي في وزن ودور الأبعاد الثقافية والقيمية للعلاقات الدولية، إن المسلمين يمثلون خمس سكان العالم وأن قضايا العلاقة بين الإسلام والمسلمين وبين الغرب تحتل الاهتمام العالمي، وأخيرًا أن الوصول إلى "عالمية" علم العلاقات الدولية يفترض مشاركة منظورات أخرى غير الغربية فقط.

وفي ضوء كل ما سبق من ملاحظات تمهيدية، وبدون الدخول في التفاصيل الأكاديمية ذات المصادر المختلفة (من داخل العلم، ومن داخل نطاق الدراسات الفقهية والفكرية والتاريخية الإسلامية) حول مبررات ودوافع تخطيط وتنفيذ مشروع العلاقات الدولية في الإسلام كقاعدة أساسية وبنية تحتية لازمة لبناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية[11]، وبدون الإشارة أيضًا إلى قائمة منتجات هذا التوجه العلمي بصفة عامة؛ أي التوجه نحو رؤية إسلامية لتطوير دراسة الظاهرة السياسية بأبعادها المختلفة[12]، فيكفي القول في هذا الموضع (ولأغراض هذه الدراسة عن التاريخ والنظام الدولي: رؤية مقارنة) أن مشروع العلاقات الدولية قد انبنى على محاور ثلاثة كبرى: الأصول الإسلامية، التاريخ، الفكر. وينطلق محور التاريخ[13]، في مدخله المنهاجي[14]، من دراسة مسحية مقارنة فيما بين أدبيات توظيف التاريخ في دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي دراسات النظام الدولي بصفة خاصة، وكذلك دراسة مسحية مقارنة بين الأدبيات التي وظفت التاريخ الإسلامي تحديدًا في دراسة العلاقات الدولية، وكانت نتائج هذا المنطلق المقارن النقدي هي القاعدة التي انبنى عليها تحديد الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع المتصل بالتاريخ الإسلامي.

ذلك، أن الهدف من وراء عملية بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية هو أن يصبح المنتج جزءًا مندمجًا في علم للعلاقات الدولية متعدد المنظورات. ولهذا فإن أحد البحوث التمهيدية في المقدمة العامة للمشروع[15] كان بحثًا مسحيًا في مناطق علم العلاقات الدولية يبين كيف يمكن أن تساهم نتائج المشروع في إحداث تراكم علمي حولها من منظور إسلامي. وكانت منطقة التاريخ، فضلاً عن منطقة القيم، من هذه المناطق التي تحتاج لمثل هذا الجهد البحثي من منظور حضاري مقارن.

وفي ضوء كل ما سبق، يتضح لنا مغزى العنوان الفرعي للدراسة؛ فالدراسة ذات رؤية نقدية مقارنة على مستويين: المستوى المتعلق بالتاريخ ودراسة النظام الدولي في المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية، والمستوى الثاني المتعلق بالتاريخ الإسلامي ودراسة تطور وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي. وهما مستويان غير

منفصلين؛ حيث تقود نتائج الدراسة في المستوى الأول إلى توضيح إشكاليات الدراسة وأهدافها ونتائجها المقارنة في المستوى الثاني.

ولهذا؛ تنقسم الدراسة إلى جزءين أساسين وخاتمة تتناول بعض نتائج هذا الإطار النظري والمنهجي المقارن، كما تطرح بعض الآراء النقدية التي واجهته، ومن ناحية أخيرة تشير الخاتمة إلى تشغيل نتائج وخبرة هذا الجزء من المشروع في مناطق بحثية تتصل بواقع المسلمين الراهن.

ومما لا شك فيه، أنه إذا كانت خبرة ونتائج هذا التوجه العلمي قد تمت مناقشتها في محافل عدة، فإن مناقشتها في هذه الندوة التي تشارك فيها المدرسة الفرنسية للعلوم السياسية والاجتماعية، لابد وأن تحقق إضافة إلى مسار هذا العمل وآفاقه المستقبلية.

الجزء الأول:
التاريخ في دراسة النظام الدولي
في المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية

اهتمت بعض روافد هذا المنظور بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفةٍ عامة، كما اهتمت روافد أخرى منه بدوره في مجال دراسة العلاقات الدولية بصفةٍ خاصة، كما ساهمت بعض المقتربات النظرية في مجال هذه الدراسة بتوظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية.

أولا- العلاقة بين التاريخ ودراسة السياسة:

أفصحت روافد من المنظور الغربي عن الوعي بأبعاد العلاقة بين التاريخ والسياسة، وعبّر عن هذا الوعي كل من المؤرخين ومتخصصي العلوم الاجتماعية على حد سواء.

ويعترف بعض المؤرخين[16] بالتماس الضيق والتبادل الدائم في الخدمات بين التاريخ ومختلف "المسلكيات الإنسانية"، أما البعض الآخر فيشير في مقدمة بحثه الموسوعي "الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية"[17]، إلى أنه ينبغي إعادة صياغة أسس الفكر التاريخي وفرضياته الأساسية، حيث إن التاريخ أضحى منغمرًا كليةً في صميم الأزمة التي تميز الوضع المعاصر لدراسة الإنسان. ومن ثم، يرى أنه إذا كانت بعض الاتجاهات قد مالت نحو جلب العلوم الاجتماعية إلى ميادين عمل المؤرخين، فإن إحدى النتائج المهمة المترتبة على الجدل في المجال التاريخي هي تحدي التفكير التقليدي وظهور دوافع واتجاهات جديدة دفعت بدارسة التاريخ نحو وجهات نظر جديدة. ولذا؛ يوضح هذا المؤرخ[18] أن هناك فكرتين ضرورتين في المرحلة الراهنة من الدراسات التاريخية، وهما: من ناحية المتابعة الأدق للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية حيث إن هذه العلاقة تعد أبرز اتجاه معاصر في علم التاريخ، ومن ناحية أخرى المعرفة الأكمل والأعمق عن التاريخ الخارج عن أوربا ككل.

هذا، ولقد ظهرت أيضًا ومنذ منتصف هذا القرن أبعاد هذه القضية في أنشطة بعض الهيئات الغربية التي تعمل في مجال علم التاريخ[19]، فلقد دعت إلى التعاون بين العلوم وأوضحت محدودية قيمة الخلاصة السردية التاريخية بالنسبة للعلوم الاجتماعية، كما نوهت إلى فشل مقولة إن المؤرخ بعيد عن مجال علم السياسة؛ لأن المؤرخ يمكن أن يستفيد من موضوعات هذا العلم ومن دراسة الأنماط النظمية التي يقدمها علماء السياسة، كما أشارت إلى تميز دراسة التاريخ الدبلوماسي عن العلاقات الدولية وإن كان هذا المجال ومجالات أخرى مثل النظرية السياسية والتحليل المؤسسي والإداري مندمجين مع التاريخ.

وفي المقابل، فإنه، وانطلاقًا من أهداف بحثية وأطر فكرية متنوعة، قد تمت الإشارة إلى نفس القضية، أي العلاقة بين التاريخ والسياسة، من جانب مفكرين سياسيين قدامى[20]، ومن جانب رواد في علم السياسة عبر جهودهم في تطوير هذا العلم الحديث انطلاقًا من تخصصاتهم الأساسية في التاريخ، ولقد كان التاريخ (أو الماضي) في نظر "ريمون آرون"[21] –مثلاً– سبيلاً لفهم واستخلاص الدروس من السوابق، أو سبيلاً لمتابعة التغيرات عبر الزمن، ومن ثم إبراز متطلبات التغيرات الجديدة وذلك من خلال استكشاف العوامل الثابتة أو المنتظمة التكرار من ناحية أو المواقف المنفردة والتغيرات التدريجية من ناحية أخرى. ولهذا فإن "آرون" قدم ما عرف "بالنظرية الاستراتيجية الدبلوماسية للاجتماع التاريخي" والتي صنفها البعض مع النظرية الواقعية والنظرية الماركسية اللينينية، باعتبارها أحد النظريات الكبرى العامة[22].

كذلك، يمكن الإشارة إلى علامتين أخريتين من علامات التنظير الدولي في الغرب والذي ينطلق من قاعدة تاريخية تخصصية وهما "John lewis Gaddis" المؤرخ الأمريكي، والمؤرخ الفرنسي "Pierre Grosser". وكلاهما –كما سنرى– قدم إسهامه حول أهمية التاريخ في دراسة العلاقات الدولية.

ثانيًا- التاريخ ودراسة العلاقات الدولية:

إن عملية التفكير في العلاقات الدولية ودراساتها ذات تاريخ طويل، ولقد ولد علم العلاقات الدولية الحديث من رحم التاريخية، والقانونية والفلسفية –الاقتصادية. وإذا كانت هذه العلوم قد درست أبعادًا منفصلة من الظاهرة الدولية المعقدة، فإن علم العلاقات الدولية يهدف إلى تقديم رؤية متكاملة عن هذه الظاهرة، تتميز عن الرؤى الجزئية السابقة.

ولذا؛ فإنه في مجال دراسة العلاقات الدولية التي أخذت تتبلور كنظام دراسي مستقل منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، ظهرت أيضًا العلاقات بين التاريخ وبين هذه الدراسة، وتعددت وتنوعت الروافد المعبرة عن وضع هذه العلاقة في مسار تطور الدراسة العلمية المنظمة للعلاقة الدولية ولقد تجسد هذا الوضع بقوة في نطاق الجدل بين المنظورات الكبرى: أولاً بين التقليدية السلوكية، كما برزت ثانيًا من ثنايا الجدل الثاني في مرحلة ما بعد السلوكية، وأخيرًا تجدد البروز في أدبيات نظرية العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[23].

والمنظور التقليدي يتضمن الاقترابات التي سادت مجال دراسة العلاقات الدولية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة وقبل أن تفصح الثورة السلوكية عن تأثيرها على هذا المجال الدراسي، وهي تتضمن الاقتراب التاريخي، الفلسفي، القانوني، المثالي، والواقعي، وهذه النماذج وإن كانت قد فقدت وضعها السائد إلا أنها ظلت تجذب في المرحل التالية من تطور الدراسة العلمية لعلاقات الدولية العديد من الدارسين الذين حاولوا تطويرها وتأكيد أهميتها جنبًا إلى جنب مع الاقترابات الأكثر حداثة، وتلك الحيرة بدورها لم تسلم من الانتقاد والتقويم السلبي لقصور إنجازاتها عن الوصول إلى الهدف الذي ارتأت أنها الأقدر، بالمقارنة بالمناهج التقليدية، على تحقيقه؛ أي صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية أو على الأقل مجموعة نظريات جزئية متماسكة تفسر الظواهر الدولية وتقود إلى التنبؤ وذلك من خلال تطوير واستخدام مناهج وأساليب تحليل متطورة. وتعد دراسات التاريخ الدبلوماسي أحد أهم أعمدة المنظور التقليدي كما تعد دراسات النظام الدولي أحد أهم أعمدة المرحلة التي

سادها المنظور السلوكي وفي حين يقع التاريخ في قلب ومحور الأولى، فإن التاريخ كان أداة مهمة من أدوات الثانية:

(1) وينطلق التاريخ الدبلوماسي من أن الفهم الكامل للشئون الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعرف على الأحداث والآراء التاريخية التي لها امتدادات في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل. ومن ثم، فإن دراسة العلاقات الدولية –على ضوئه– ليست إلا دراسة لتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وتتلخص خصائصه الأساسية في: وصف أحداث محددة في التاريخ بأكبر تفصيل ممكن، جمع وترتيب الوقائع والأحداث التاريخية سعيًا وراء متابعة التطور الزمني للظاهرة، الاهتمام بعنصري الزمان والمكان، ومن هنا فهو يتسم بتقديم قدر ضئيل من التعميمات، وعدم صياغة افتراضات واضحة عن العلاقات بين الأسباب والنتائج، التركيز على الحالات الفردية وعدم الاهتمام بالأنماط العامة والعوامل التي تساعد على المقارنة نظرًا للتركيز بالأساس على الوصف التفصيلي الكامل لأبعاد الحقيقة. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النوع من الدراسات وجود قصور في خدمة أهداف عملية التنظير وكذلك عملية الحركة السياسية.

(2) وكانت الواقعية التقليدية التي سادت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينيات، والتي مثلت نقطة تحول في دراسة العلاقات الدولية، والتي يعتبرها البعض واحدة من ثلاث نظريات كبرى في مجال العلاقات الدولية، كانت هذه الواقعية، التي دشنها "مورجانتاو"، تستند إلى مفهوم الصراع من أجل القوة الذي اعتبره الواقعيون قانونًا تاريخيًا، ذلك لأن التجربة التاريخية أقامت الدليل على أن ظاهرة الصراع من أجل القوة شاملة زمانًا ومكانًا، وأنها حقيقة مستقرة وثابتة تتحكم في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بعبارة أخرى، كانت الواقعية –في مجال نظرية العلاقات الدولية– هي أول من وظف التاريخ على نحو يختلف منهاجيا عن دراسة التاريخ الدبلوماسي.

(3) ولقد اندرجت هذه الانتقادات في الإطار العام الأوسع للانتقادات التي وجهتها المدرسة السلوكية للمدرسة التقليدية بصفة عامة، ويرتبط هذا بالطبع بطبيعة أهداف المدرسة الأولى، والتي تتلخص كالآتي:

أولاً: الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الدولية وذلك باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك الدولي التي تتعدى المواقف محددة الزمان والمكان، فإن هدف التحليل ليس ثراء التفاصيل، ولكن بناء نظرية تقدم تفسيرًا أقوى للسياسات الدولية.

ثانيًا: الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل أساسي للوصول إلى التعميمات.

ثالثًا: صياغة مقولات وافتراضات حول العلاقة بين المتغيرات من أجل تحديد الظروف التي تقع في إطارها هذه العلاقة بين المتغيرات فضلاً عن تفسيرها واحتمالات تطورها وليس فقط مجرد الوصف التفصيلي لأسباب وكيفية وقوع الحدث وهو الأمر الذي يحد من القدرة على التفسير والتنبؤ.

وانطلاقًا من هذه الأهداف، نجد أن السلوكية تذهب أبعد من التقليدية في فهم وتفسير العلاقات الدولية، فهي لا تريد مجرد الوصف أو التصورات المثالية ولكن تريد النظرية التي تفسر الظاهرة بالاستعانة بالمناهج الإمبريقية لاختبار الافتراضات حول العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالي التوصل إلى تعميمات وإن أمكن التوصل إلى التنبؤ.

(4) وبالرغم من أن المدرسة التقليدية قدمت أيضًا نقدًا للمدرسة السلوكية، والتي تتشكك في قدرتها على صياغة التعميمات وعلى التنبؤ، وتهاجم فيها الاهتمام المتزايد بالأساليب المنهاجية والدراسات الكمية في مقابل الانفصال عن البحث التاريخي وإهمال النظر إلى السياسات الدولية كعملية تطورية لها حلقاتها التاريخية، وبالرغم من وصول هذا الجدل إلى قمته في نهاية الستينيات[24] واستغراقه في السبعينيات أيضًا، إلا أنه برزت محاولات لتضييق أو سد هذه الفجوة بين الجانبين، تعترف بوجود نوع من التوافق أو التكامل بين المناهج المختلفة، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بمحاولات التنظير المستقبلية بالجمع بين إسهامات الجانبين.

وتعددت عناصر تبرير هذه الدعوة، كما تعددت كيفية تحقيقها. ومن أهم الأمثلة التي طُرحت في هذا السياق عن إمكانية التعاون بين المنظورين التقليدي والسلوكي تلك المتصلة بقيمة المعرفة التاريخية، وتتلخص أهم أبعادها كالآتي[25]:

أ- يعد التاريخ معملاً لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة في السياسة العالمية ومجالاً يمكن أن تُستقصَي فيه صحة بعض الفروض النظرية، أي أنه يقدم المادة الأولية اللازمة لصياغة واختبار بعض الفروض، كما يعطي عمقًا لدراسة الحاضر.

ب- إذا كان التاريخ يقدم المادة التاريخية اللازمة للتفسير وللتحليل باستخدام أساليب منهاجية أكثر حداثة، وغايتها المعلنة بقوة هي "التعميمات النظرية"، فإن هذا يعني أن التاريخ وإن كان معطاة مهمة في دراسة تطور العلاقات الدولية إلا أن هناك فرقًا بين استخدام المؤرخ (أو دارس التاريخ الدبلوماسي) وبين توظيف دارس العلاقات الدولية للمادة التاريخية وللخبرة التاريخية.

(5) ومع تخطي دراسة العلاقات الدولية المرحلة التي سادها الجدال المنهاجي الكبير من التقليدية والسلوكية، وبالرغم من دخولها في السبعينيات والثمانينيات في ما بعد السلوكية التي سادها جدال من نوع آخر، ليس محوره المنهاجية ولكن تركز حول مضمون ونطاق الدراسة وطبيعة قضاياها، فلقد ظل الجدال المنهاجي قائمًا يطل برأسه من حين إلى آخر، ولكنه، وإن اتخذ تعبيرات متجددة فلقد ظل لوضع التاريخ في دراسة العلاقات الدولية جاذبيه الخاصة.

وتألقت هذه الجاذبية خلال المرحلة الراهنة التي تمر بها دراسة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبعد القطبية الثنائية.

فمن ناحية، وبعد أن فشلت السلوكية في تحقيق غايتها، أي الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية، نجد أن من بين أهم الأسباب التي يرجع إليها هذا الفشل في الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية هو قضية العلاقة بين دراسة التاريخ والتنظير لعلم العلاقات الدولية. ومن ثم، يبرز التساؤل حول ما إذا كان محور اهتمام نظرية العلاقات الدولية يجب أن يدور حول الواقع الدولي المعاصر أم أنه يجب أن يمتد ليشمل الحاضر والماضي معًا؟ ويطرح هذا التساؤل بدوره العديد من التساؤلات الفرعية حول الحدود الزمنية المناسبة لهذا التاريخ، وحول أعباء الامتداد الزمني المرهقة لطاقة التحليل النظري، وحول كيفية المقارنة بين أوضاع العلاقات الدولية

المتغيرة، وحول ضرورة القراءة الانتقائية لأحداث التاريخ أو ضرورة القراءة الشاملة[26].

ومن ناحية أخرى، ظلت تتجدد دعاوى الاهتمام بدارسة التاريخ وتوظيفه في مجال الدراسات السياسية بصفة عامة[27]، وعلى صعيد بعض مجالات الدراسات الدولية بصفة خاصة [28].

ومن ناحية ثالثة، وفي سياق الاهتمام بدراسة آثار انتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية على دراسة العلاقات الدولية، وإلى جانب الاهتمام بتحليل خصائص هذه العلاقات وما تعكسه بالنسبة لدرجة الاستمرارية أو التغير في عصر ما بعد الحرب الباردة، وبالرغم من التطورات العميقة في أساليب وطرائق دراسة العلاقات الدولية، لم يفقد "عتاة التقليدية" دأبهم في التذكرة بضرورة الاهتمام بالتاريخ، والقيم، والفلسفة[29].

ولقد كان الفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية على النحو الذي جرت عليه من أهم الفرص التي سنحت أمام البعض لتجديد الانتقادات حول مخاطر إهمال التاريخ ولبيان **أنه** لا يمكن تطوير نظرية عامة في العلاقات الدولية يكون لها القدرة على التنبؤ بالمستقبل دون أن تستند إلى أساس قوي من المعرفة التاريخية ومن الإلمام بخبرة التاريخ. فنجد John Lowis Gaddis، في واحدة من أهم المقالات النقدية المسحية خلال التسعينيات[30]، يقدم تقويمًا لنظريات كل من: الاقتراب السلوكي، والهيكلي، والتطوري على نحو يبرز فشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة. وهو يُرِجع في نهاية الدراسة هذا الفشل إلى المنهاجية "العلمية" الصارمة التي تهمل حقيقة الظاهرة الاجتماعية التي تحتاج للتاريخ وللقيم لحين فهمها تفسيرًا وتنبوءًا.

هذا، ولقد كان Gaddis قد بدأ دراسته بالإشارة إلى أن أي رؤية عن المستقبل يجب أن تبدأ بالوعي بالماضي، وإلا لن يكون هناك إطار مرجعي للتحليل.

ثالثًا– التاريخ ودراسة النظم الدولية:

هذا، ولقد أكد العديد من رواد "المدرسة العلمية" للعلاقات الدولية أنه حتى تقود عملية التنظير إلى القدرة على التنبؤ، فإنه من الضروري الاهتمام بتاريخ العلاقات الدولية، وبالفعل فإن دراسات رائدة معاصرة لم تهمل التاريخ، حيث انطلقت منه،

سواء في صياغة أو اختيار افتراضاتها، وكان أوضح مثال على ذلك دراسات النظام الدولي منذ بدايتها في الستينيات حتى الآن. فنجد "مورتون كابلان"، أول رواد تطبيق نظرية النظم في مجال العلاقات الدولية على مستوى النظام الدولي، يقول: إن التاريخ هو المعمل الكبير الذي تحدث في نطاقه الحركة الدولية، بل إنه[31] في سياق دفاعه عن إمكانية إسهام تحليل النظم في تحقيق أهداف بحثية أكثر عمقًا من الأساليب التقليدية عند دراسة نفس الموضوع التاريخي، يؤكد من ناحية أخرى على عدم صحة اتهام المناهج العلمية بعدم الاهتمام بالتاريخ لأنهم يهتمون به ولكن بأساليب جديدة ولأهداف محددة تختلف عن نظائرها لدى التقليديين.

ومن ناحية أخرى، قدم أيضًا أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي (الفرنسي الأصل) "ستانلي هوفمان" رؤيته عما يجب أن تكون عليه العلاقة بين استقراء التاريخ والتنظير لحقائق العلاقات الدولية. حيث يميز بين دائرة تحليل الماضي باعتباره نوعًا من التحليل الإمبريقي وبين دائرة تحليل المستقبل باعتباره نوعًا من التحليل القيمي. وهو يسمي هذه الرؤية "علم الاجتماع التاريخي" نقلاً عن "ريمون آرون".

ولقد استمرت وامتدت وتفرعت هذه الجهود منذ صدور كتاب مورتون كابلان "النظام والعملية في السياسة الدولية (1957)" وحتى الآن؛ فلقد ظل السعي لتوظيف التاريخ في الدراسات النظمية الدولية يحتل الاهتمامات الأكاديمية على أصعدة مختلفة ولأغراضٍ متعددة.

*** الأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية**

وإذا لم تكن الغاية هنا هي الدراسة التفصيلية لكيفية استخدام النظرية العامة للنظم في مجال دراسة العلاقات الدولية[32]، إلا أنه يجب الانتقال عبر بعض الإشارات المتتالية عن أهم أبعاد هذا الاستخدام حتى نصل إلى البعد المتصل بنماذج توظيف التاريخ في دراسة العلاقات الدولية وكذلك نماذج أخرى للنظم الدولية، وهي النماذج التي قدمها رواد هذا المجال في الخمسينيات والستينيات وأخذ يطورها العديد من الدارسين في عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

1- تتلخص هذه الإشارات كالتالي:

1. تعد النظرية العامة للنظم من أكثر أساليب تنظيم البحث والتحليل المعاصر شيوعًا في نطاق العلوم الاجتماعية، وإذا كان مفهوم "النظام" قد أضحى منذ بداية الستينيات من المفاهيم الشائعة في أدب علم السياسة والعلاقات الدولية، إلا أن له جذورًا تاريخية في العلوم الطبيعية، وتبرز هذه الجذور الاتجاه الكلي في التحليل على أساس أن تحقيق الفهم الأفضل للظاهرة يكون بالنظر إليها كجزء من إطار كلي ونظمي وليس النظر إليها بمفردها.
2. تمت جهود كثيرة لتطوير نظرية النظم خاصة بالعلوم الاجتماعية بواسطة رواد مثل: "تالكوت بارسونز" في نطاق علم السياسة، "وكينيث بولدونج" في نطاق علم الاقتصاد، و"دافيد إيستون" في نطاق النظام السياسي بصفة خاصة، و"جابريل ألموند" وتحليله المقارن للنظم السياسية، و"كارل دويتش" وتحليله السيبرنطيقى. ويجمع بين هذه الجهود تركيزها على عناصر محددة: أهداف النظام، الحفاظ على النظام وتوازنه، قدرة النظام على التفاعل والتكيف مع التغيرات التي تحدث في بيئته.
3. ولقد تم تطبيق النظرية العامة للنظم في دراسة عدة مستويات للعلاقات الدولية، مستوى الفاعلين الدوليين (السياسة الخارجية أساسًا...)، النظام الدولي، والأخير يعني النظر للعلاقات الدولية كنظام تفاعلات بين مختلف الفاعلين الدوليين. ولقد ركزت تيارات مهمة من الدراسات على مستوى النظام الدولي، وانطلقت هذه التيارات التي قدمت تعريفات متنوعة للنظام الدولي من عدة أسانيد للدفاع عن مزايا وأهمية تطبيق نظرية النظم في دراسة العلاقات الدولية وخاصة على مستوى النظام الدولي، وأسهم في بلورة هذه التعريفات وهذه الأسانيد رواد هذا المجال مثل: "مورتون كابلان"، "تشارلز ماكليلاند"، "ريشارد روزيكرانس"، "جورج مودلسكي"، وغيرهم ممن اهتموا بتطويره أو تقوميه، مثل: "ستانيلي هوفمان"، "جوزيف فرانكل"، "جون بيرتون"، وتركز مجمل هذه الآراء حول الأسانيد التالية:

أولاً: يهتم بالتفاعلات الكلية دون الوقوع في إطار الدراسة المجزأة للأنماط المختلفة من التفاعلات الجزئية، ومن ثم فهو يساعد على تحليل سلوك الدول في إطار خاص يوجه الاهتمام إلى التفاعل بينها في إطار كلي؛ ولذا فإن تحليل طبيعة النظام القائم في فترة محددة زمانًا ومكانًا ضروري لفهم العلاقات الدولية الجارية في نطاقه. وطالما تحدث تغيرات في المجتمع الدولي أو النظام الدولي على مر التاريخ، فإنه يجب أن تكون دراسة النظم والتغيرات التي تحدث فيها موضوعًا لدراسة العلاقات الدولية.

ثانيًا: يساعد على التوصل إلى النماذج المتكررة لكيفية عمل النظم الدولية، وتحديد مظاهر انتظامها وعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسة والفرعية وانتقالها من شكل لآخر؛ ولذا فإن كان النظام الدولي يمثل عنصرًا أساسيًا في فهم أسباب وكيفية التفاعل المتبادل بين الدول فهو يساعد أيضًا على تفسير ما يمكن ملاحظته من انتظام سلوكي.

ثالثًا: إن النظر إلى الظاهرة الدولية على أنها نظام يساعد على تحديد المتغيرات الأساسية في هذا المجال، وهي التي تتصل بالأبعاد الخاصة بتحديد مكوناته وهي أساسًا ثلاثة: سلوك مكوناته، هيكل وعمل النظام الناجم عن تفاعل هذا السلوك، العوامل البيئية التي تحكم كلاً من سلوك المكونات وعمل النظام.

4. بالنظر إلى تعريف النظام بصفة عامة، وبالنظر إلى التعريفات المختلفة للنظام الدولي، يمكن القول إن هناك بعدين أساسيين يتناولهما النظام الدولي: العناصر المكونة له، والعلاقات التفاعلية التي تدخلها والتي تكون على درجة من الانتظام بحيث تسمح بالحديث عن هيكل أو بنية النظام الدولي، ولقد تنوعت واختلفت طرق علاج رواد هذا المجال الدراسي لهذين البعدين، ولكن يمكن أن نوجز العناصر المشتركة في مجموعتين:

المجموعة الأولى تتناول ما يلي: التنظيم الداخلي لأنماط التفاعل بين العناصر المكونة للنظام، العلاقات والحدود بين النظام وبيئته، تحديد أنماط للنظم الدولية، توزيع النظم الفرعية داخل النظام وأنماط التفاعل فيما بينها وبين النظام، تأثير الاختلاف بين العناصر المكونة للنظام من حيث القدرات على سلوك كل منها

وعلى حالة النظام، الاهتمام بتأثير الأوضاع الداخلية على سلوك عناصر النظام ومن ثم على النظام الدولي، الاهتمام بتيار المعلومات والاتصالات بين عناصر النظام.

أما المجموعة الثانية، فتتلخص فيما يلي: الوظائف التي يؤديها النظام، الهياكل اللازمة لإنجاز هذه الوظائف، العمليات اللازمة للحفاظ على توازن واستقرار النظام ومدى قدرته على احتواء والتعامل بفعالية مع بواعث الاضطراب في هذا التوازن أو الاستقرار.

وبناءً عليه، فإن الدراسات النظمية الدولية تهتم بعناصر النظام (مكوناته)، العلاقة بين النظام الشامل والنظم الفرعية، بيئة النظام الدولي، هيكل النظام الدولي، العمليات التي تجري فيه (التوازن، الاستقرار، الانتظام، التكيف).

5. اهتمت الدراسات النظمية –من خلال توظيف الأبعاد المشار إليها عاليًا– بالتمييز بين الأنماط المختلفة للنظم الدولية، فهناك دراسات اهتمت بالنظم التاريخية الدولية (قبل الحرب العالمية الثانية)، وأخرى اهتمت بالفترة المعاصرة، كما امتدت اهتمامات دراسات أخرى إلى النظم الدولية المستقبلية، أي المحتمل ظهورها أو المرغوب في التوصل إليها، وأخيرًا انطلقت بعض الدراسات من الاهتمام بنظم دولية افتراضية.

2– نماذج توظيف التاريخ في دراسات النظام الدولي:

إذن، كيف جاء توظيف التاريخ في أهم المحاولات المتعددة التي تختلف بالطبع في جوهرها عن التاريخ الدبلوماسي؟ في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى المجموعات الثلاث التالية:

أ–المجموعة الأولى (الكلية – الاستاتيكية)، ونميز على صعيدها بين اتجاهين لهذا التوظيف: أولهما الذي انطلق من منظور مجرد افتراضي ويرجع إلى التاريخ لتوضيح الافتراضات، وثانيهما ينطلق من واقع تاريخي ملموس. وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من هذا العرض ليس بالطبع الدراسة التفصيلية بقدر ما هو استخلاص السمات العامة لهذا التوظيف ومعاييره.

وكانت دراسة "مورتون كابلان" (1957) دراسة رائدة على صعيد الاتجاه الأول، وكان منطقها ومبررها يتلخص في الآتي: طالما يختلف عدد ونمط سلوك الدول، وطالما تتنوع قدراتها العسكرية والاقتصادية على مدار التاريخ، إذن فإن هناك نوعًا ما من الرابطة بين هذه العناصر على نحو يمكن معه التمييز بين نظم هيكلية وسلوكية في فترات مختلفة من التاريخ، ويتطلب القيام بمثل هذا البحث صياغة افتراضات نظمية حول طبيعة الروابط بين المتغيرات حتى يمكن بعد ذلك دراسة التاريخي الماضي من أجل توضيح هذه الافتراضات. ويرى "كابلان" أنه نظرًا لعدم وجود معيار حاسم يمكن على أساسه دراسة العدد اللانهائي من المتغيرات والحقائق المطروحة للبحث، فإن وضع الافتراضات المبدئية يعد ضرورة مسبقة لتنظيم وتركيز البحث على الأكثر أهمية كما يتطلب من البداية تحديد المتغيرات، ومن ثم فإن فائدة نماذج "كابلان" التي صاغها تتمثل فيما تسمح به من المقارنة بين سلوك أي نظام دولي قائم أو قام بالفعل وبين سلوك واحد من هذه النماذج، وذلك استنادًا إلى مجموعة المتغيرات التي بُني عليها تحليله أي تصنيف النماذج والمقارنة بينها (القواعد التي تحفظ توازن النظام، القواعد التحولية التي تعد بمثابة مدخلات إلى النظام، المتغيرات التي توضح الخصائص والسمات الهيكلية للفاعلين، المتغيرات المتصلة بالقدرة وعناصر القوة، المتغيرات الخاصة بمستويات الاتصال داخل النظام)، هذا ولقد ميز "كابلان" بين ستة نماذج افتراضية من النظم الدولية المقارنة، وهي: توازن القوى، القطبية الثنائية المحكمة، القطبية الثنائية غير المحكمة، النظام العالمي، النظام الهيراركي، نظام اعتراض الوحدة[33].

أما الاتجاه الثاني، فيمكن أن نطرح على صعيده عدة محاولات تراوحت ما بين محاولة للتمييز بين عدد من أنماط النظم الدولية التاريخية وفق معايير متنوعة، وما بين محاولة مجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بصورة منظمة لا تغرق في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي، أو في افتراضات ومتغيرات التحليل النظمي. فمن ناحية نجد "ريتشارد روزيكرانس" يدرس التاريخ الدبلوماسي لأوربا الغربية (1740–1960) استنادًا إلى معيار أساسي وهو العوامل التي تشارك في الاستقرار أو عدم الاستقرار؛ ولذا فهو يصل إلى تقسيم هذه الفترة بين تسعة نظم تختلف من حيث

تكتيك وأهداف الدبلوماسية. ومن واقع هذا التقسيم خلصت الدراسة إلى نموذجين أساسيين للنظام الدولي: الأول يتصف بالاستقرار والآخر يتصف بعدم الاستقرار، ولقد عبرت عن كل نموذج مجموعة من النظم التاريخية التسعة. وتركزت القيمة الأساسية لهذه الدراسة في أنها مثلت اختراقًا للمادة التاريخية التي ظلت طويلاً حكرًا على المؤرخين[34].

كذلك، تتبع "جوزيف فرانكل" (1975) تطور العلاقات الدولية على مدار التاريخ مستندًا في ذلك إلى عامل هيكل النظام، ولكنه لم يصل إلى وضع تقسيم زمني يسمح بالتمييز بين النظم الدولية التاريخية في تطورها من حيث افتراض صعوبة هذه المهمة في ظل الوضع الحالي لتطور التحليل النظمي للعلاقات الدولية[35].

أيضًا، من الإسهامات الأخرى في دراسة العلاقات الدولية من منظور نظمي ولكن دون الوصول أيضًا إلى التمييز بين أنماط أو نماذج واضحة دراسة "ويليام كوبلان"[36]. فلقد ميز بين ثلاث مراحل لتطور النظام الدولي التقليدي: (1648-1815)، المرحلة الانتقالية (1815-1945)، المرحلة المعاصرة (1945)، ولقد استندت مناقشة خصائص هذه المرحلة والمقارنة بينها إلى ما أسماه بالتهديدات الثلاثة، وهي: التهديد بحرب شاملة تدمر أساس النظام، تهديد دولة واحدة بالسيطرة على النظام، التهديد النابع من درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ومن النماذج أيضًا، تلك التي وظفت التاريخ لدراسة التطور في نظام محدد يقع في صميم أطروحات الواقعية ألا وهو نظام توازن القوى. ولقد قدمت، بعد تعريب معنى توازن القوى وسياساته ونظمه، متابعة لخصائص هذا النظام في مراحل أساسية من تطوره (1700-1815)، (1815-1914) ثم في مرحلة ما بين الحربين، والعصر النووي[37].

ب- المجموعة الثانية: تمثلها الدراسات الكلية التحولية؛ وهي بمثابة الجيل الثاني من الدراسات النظمية الدولية التي وظفت التاريخ والتي ظهرت خلال الثمانينيات.

فلقد كانت أهم الانتقادات المنهجية التي تعرضت لها دراسات النظم الدولية في الستينيات والسبعينيات أنها تعكس اقترابًا استاتيكيًا يبحث عن كيفية الحفاظ على

النظم القائمة نظرًا للتركيز على قيم الاستقرار والتوازن وليس عمليات التغير والتطور والتحول، ومن ثم فكان "التحول" في النظام الدولي منطقة بحثية مهملة سواء على الصعيد التنظيري أوالتطبيقي ولقد وجهت النظر إلى هذا القصور التنظيري إحدى الدراسات الرائدة في بداية الثمانينيات التي قدمت محاولة أولية اجتهادية لتحديد مفهوم عملية التحول وتحديد المتغيرات التي يجب الاهتمام بها لاستكشاف التحول من نمط إلى آخر من أنماط النظم الدولية، وأخيرًا تحديد أهمية دراسة التحول[38].

ولقد أدى تراكم الأدبيات المناظرة إلى تصنيف هذا التيار باعتباره الاقتراب التطوري[39]، وهو الاقتراب الذي يعطي اهتمامًا للتغيرات في السلوك والهياكل وفي التفاعل بينهم عبر الزمن، على أساس الاعتقاد أن الزمن يمارس تأثيره من خلال تراكم الخبرة التي تؤثر على السلوك والهيكل. ولقد اختلف هؤلاء التطوريون حول كيفية ممارسة الزمن لتأثيره؛ أي اختلفوا في التنظير حول طبيعة اتجاه التطور في التاريخ، وهنا جرى التمييز بين النمط التطوري الخطي والنمط التطوري الدائري. والأول يرى أن التطور يتحرك في اتجاه واحد، وأن العودة إلى أوضاع سابقة هو أمر غير محتمل، ومن ثم فإن المستقبل لن يشبه الماضي، أما النمط الثاني فيرى أن الوقت، وإن كان يتحرك للأمام وليس للخلف، فإن العمليات يمكن أن تتكرر وتنقلب، ولذا فإن المستقبل يشبه، وإن لن يكرر، الماضي.

ومن نماذج النمط الأول: نظرية ماركس، نظريات التنمية، الاعتماد المتبادل، انتهاء مصداقية القوة العسكرية، التحول الديمقراطي. ولقد تعرض منطق هذه النظريات الخطية للنقد. ومن نماذج النمط الثاني: نظرية دورات الحرب والسلام، أو تحول القوة، والتي من أبرزها نظرية "مودلسكي" و"جلبن" و"جولدشتين"[40] ونظرية النظام العالم لـ"والرشتين".

وبعبارة أخرى، وكما يقول البعض[41]، فإن اتساع أهمية دراسة التغيرات العالمية قد دفعت إلى القول بأنها أضحت تمثل نظامًا فرعيًا ممتدًا في علم العلاقات الدولية، ولم تنفصل هذه الدراسة عن دراسة التاريخ العالمي.

واندفع هذا الاتجاه خطوة أكثر للأمام وذلك بالاهتمام بدارسة التحول العالمي عبر فترات زمنية ممتدة وليس فقط التحول من نمط إلى آخر من أنماط النظم الدولية

وهو الاهتمام الذي تجسد في مجموعة من الدراسات الرائدة التي تعاقبت خلال الثمانينات والتسعينيات.

ولهذا؛ فإن الدراسات النظمية التي توظف التاريخ السياسي والاقتصادي والتي حققت دفعة هائلة خلال الثمانينيات نظرًا لتزايد الاهتمام الأكاديمي بهذا المستوى من التحليلات بسبب نمو آثار الاعتماد المتبادل بين أرجاء العالم ومع تزايد ما سمي أزمة الدولة القومية. ولقد أبرز هذان الأمران أهمية بعد أساسي في الدراسات الدولية المعاصرة ألا وهو ديناميكيات التغيرات الكبرى في توزيع القوى العالمية بين الدول، ولقد عمقت من هذه الأهمية طبيعة المرحلة الراهنة للنظام الدولي المعاصر الذي يمر بفترة تحول مهمة دفعت للتساؤل عن مصير الدول القائدة للنظام وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تبلورت الدراسات التي تحاول تقديم صياغات مهمة حول أبعاد الهيمنة "Hegemony" ثم السقوط بالنسبة للدول الكبرى أو الامبراطوريات، وكان الرجوع إلى التاريخ يعمق من فهم مدلول بعض المتغيرات الحاضرة كما يوسع من آفاق الاحتمالات الممكنة، ومن أحدث هذه الدراسات دراسة "بول كيندي"[42]، و"جورج مودليسكي"[43]، و"ريتشارد روزيكرانس"[44]، وكذلك الدراسة المعبرة عن منظور المدرسة الراديكالية في الاقتصاد السياسي أي دراسة و"الرشتين"[45] ولقد أثارت هذه الدراسات (وخاصة الأخيرتين) تقويمات عديدة كان لها سندها أيضًا من التاريخ، ولسنا هنا بالطبع في موضع تقويم مضمون ونتائج هذه الدراسات بقدر ما يهمنا الإشارة إلى أبعادها الأساسية في توظيف التاريخ، فهي جميعًا تبحث عن منظورات مختلفة في العلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية وبين درجة هيمنة الدول ثم أسباب سقوطها وتحول الهيمنة إلى مركز آخر. كما تبحث عن أسباب اندلاع الحروب الكبرى وعلاقتها بأوضاع الهيمنة صعودًا وهبوطًا؛ فنجد أن "بول كيندي" ينطلق في تحليله من أن النفقات العسكرية الباهظة عبر فترة زمنية ممتدة تضعف الاقتصاد الأمريكي وتكون وراء تدهور الوضع التنافسي الدولي الأمريكي، ولقد ناقش التحليل هذا المنطق على ضوء التجارب التاريخية خلال الخمسمائة عام الماضية، والتي مرت بها القوى العظمى التي شهدت فترات تدهور اقتصادي بعد فترات من الهيمنة (الإمبراطورية الأسبانية،

والبريطانية مثلاً). ولقد مزج هذا التحليل بين السرد التاريخي وبين التعميمات الكبرى حول العمليات التي تسبب التغير في النظام الدولي، كما قدم نموذجًا حول أهمية التفاعل بين المؤرخ وعالم السياسة وحول أهمية وجود الجسور بين الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد السياسي الدولي. كل هذا لتحديد مقولة أساسية: أن القوى الاقتصادية هي أساس القوى القومية وأن التوسع الخارجي وأعباءه والتزاماته العسكرية تستنزف هذه القوة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن "والرشتين" قد حدد –بناء على معيار اجتماع التفوق في ثلاثة مجالات اقتصادية (وهي التجارة، النقد، الإنتاج الصناعي– الزراعي)– ثلاث مراحل زمنية فقط هي التي شهدت هيمنة بعض الدول وهي: هولندا (1950–1720)، وبريطانيا (1870–1815)، والولايات المتحدة (1976–1945) وهي الهيمنة التي ارتبط كل منها بحرب طويلة أعقبها مولد نظام جديد مثل ويستفاليا بعد 1640، The Concert of Europe بعد 1815، ونظام "بريتون وودز" بعد 1945.

أما "مودلسكي" فلقد تصور حلقات دائرية من التحول في القيادة العالمية تحدث كل مائة عام بعد حرب عالمية، وظهور قوة عالمية قائدة ذات شرعية تعكس بداية ضعف الدولة القائد وتفكك قوتها وكذلك تدهور الاقتصاد العالمي، وهذه الحلقات هي: حلقة (1580–1495) التي سادتها البرتغال (1540–1516) بعد مرحلة حرب شاملة، (1516–1494)، ثم حلقة (1688–1580) والتي سادتها هولندا (1609–1640) بعد حرب ممتدة (1609–1580) ثم حلقة (1792–1688) التي سادتها بريطانيا (1740–1714) بعد حرب ممتدة (1713–1688) ثم حلقة (1792–1914) والتي سادتها بريطانيا أيضًا (1850–1815) بعد حرب ممتدة (1792–1815)، وأخيرًا مرحلة من (1945–1914) والتي سادتها الولايات المتحدة (1945–1973) بعد حرب ممتدة (1945–1914).

ولقد واجهت هذه التصورات حول ظهور واستقرار الهيمنة ثم تحولها انتقادات مهمة[46] على أساس أنها في تعميماتها ترتكز على بعض عناصر القوى وبعض المظاهر السلوكية دون الأخرى، ومن هنا ضعف هذه التعميمات حول العلاقة بين

القوى العسكرية والاقتصادية أو حول الرابطة بين الضعف والسقوط وبين اندلاع حرب شاملة، ومن هنا أيضًا عدم دقة التقسيمات المرحلية لتطور الهيمنة وانتقالها من طرف إلى آخر.

ج- وعدا هذه الدراسات الرائدة في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، والتي امتدت تحليلاتها لتغطي فترات زمنية ممتدة، نجد أن هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي ركزت على فترات جزئية محددة وانطلاقًا أيضًا من صياغة مسبقة للافتراضات أو من وضع تاريخي محدد.

ففي دراسة "نازلي شكري" و"روبرت نورث"[47] نجد اعترافًا بأن المؤرخين والفلاسفة ومتخصصي العلوم الاجتماعية يستخدمون تعريفات مختلفة لتفسير نفس الظواهر، ولا يقدم أي جانب بمفرده إجابة شافية، ولذا تنطلق الدراسة من صياغة افتراضات حول الحرب والصراع بين القوى الكبرى، ومن خلال العمليات طويلة المدى وليس الأحداث الجزئية، وتنبعث هذه الافتراضات من مراجعة كبرى للتاريخ ومن مسح لأسباب الحروب التي قدمها من قبل دارسون في مختلف فروع المعرفة.

وحتى يمكن اختبار هذه الفروض، تتابع الدراسة اتجاهات طويلة المدى عبر فترة زمنية ممتدة من 1870 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، مستهدفة في ذلك فحص التاريخ لترى إلى أي مدى يمكن تفسير العنف في ضوء العمليات التي تعبر عنها المتغيرات المحددة في الدراسة (النمو القومي). وتمثل هذه الدراسة واحدة من تيار الدراسات المناظرة التي تطبق أطرًا نظمية على تحليل تاريخ أوروبا خلال القرنين 18-19.

وتبرز في دارسة أخرى[48] دعوة لرؤية مشكلات تاريخ العلاقات الدولية في أوربا في نفس الفترة (1870-1914) انطلاقًا من أبعاد التحليل النظمي على أساس المزايا التي يحققها تحليل النظم الدولية في التاريخ. وهذه الدعوة وإن لم تكن -من الناحية المنهجية- دعوة جديدة، إلا أنها تعكس استمرار اهتمام المنظور الغربي - سواء من روافد العلوم السياسية أو التاريخ- بإمكانيات التعاون المشترك لدفع مختلف أنواع الدراسات الدولية.

الجزء الثاني
التاريخ الإسلامي ودراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي

في ضوء ما سبق تقديمه في الجزء الأول، أي من خلال الانتقال من المستوى العام للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية إلى التاريخ في المستوى الخاص للعلاقة بين دراسة العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي، والمستوى الأخص المتصل بالتاريخ في دراسة النظام الدولي في نطاق علم العلاقات الدولية نصل إلى خلاصة أساسية ومفادها عدة أمور:

أول هذه الأمور: الاقتصار على توظيف خبرة وتاريخ النظام الأوربي وخاصة منذ "وستفاليا". وإذا كان وضع الامبراطورية العثمانية في النظام الدولي وخاصة خلال الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها (والتي تزامنت مع الهجمة الأوربية الاستعمارية الحديثة وتطوراتها منذ عصر النهضة الأوربية) قد تم تناوله في الأدبيات –سواء الجزئية أو الشاملة– فكان ذلك باعتبارها، ليست دولة خلافة إسلامية ذات دوافع وأهداف تميزها، ولكن واحدة من عدة قوى كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى المتعدد التقليدي، وهو النظام الذي ساد حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية.

وفي المقابل، نجد أن المؤرخين الغربيين الذين اهتموا بأبعاد التاريخ الإسلامي الدولي قبل وستفاليا وبعده (كما سنرى لاحقًا)، كذلك المؤرخين المسلمين الأوائل والدارسين المعاصرين للتاريخ الإسلامي بعصوره المختلفة (كما سنرى لاحقًا أيضًا) قد تناولوا أبعاد هذا التاريخ ولكن على النحو الذي لا يعالج تطور وضع الدولة الإسلامية في هيكل النظام الدولي أو على خريطة توزيع القوى العالمية بالمقارنة بالقوى غير الإسلامية على الساحة الدولية.

ولذا؛ فإن منطقة الفراغ التي تحتاج إلى اجتهاد دارسي العلوم السياسية من منظور إسلامي هي: دراسة التاريخ السياسي الإسلامي الدولي. ليس بمنهاجية التاريخ الدبلوماسي، ولكن باستخدام أدوات التحليل النظمية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية بمستوياتها المختلفة.

وثاني هذه الأمور: أن توظيف الخبرة التاريخية الغربية يتم في ضوء مجموعة من المتغيرات المادية والهيكلية السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية. وتختلف أولوية كل منها باختلاف المنظور أو الإطار المرجعي والمدرسة الفكرية: الواقعية، الليبرالية، الماركسية...).

فإذا كان البعض قد ركز –على سبيل المثال كما رأينا– على متغيرات الاستقرار وعدم الاستقرار، فإن البعض الآخر قد ركز على متغيرات القوى العسكرية والقوة الاقتصادية وأثرهما على تحديد القوى المهيمنة وتعاقبها صعودًا وهبوطًا، أو متغيرات النمو والتراجع الاقتصادي وأثرها على توالي دورات الهيمنة.

وفي المقابل فإن، المتغيرات غير المادية –القيمية أساسًا– لم تحز نصيبًا بين متغيرات نماذج المجموعة الكلية–الاستاتيكية، أو المجموعة الكلية التطورية من نماذج توظيف التاريخ في دراسة تطور النظام الدولي. على العكس، فلقد حازت هذه الأبعاد نصيبًا من الاهتمام الملحوظ من جانب دراسات "المجتمع الدولي" "International Society" التي كان المنظران الإنجليزيان Martin wight، Hedley bull من روادها، وذلك على النحو الذي يمثل إسهامًا في بلورة بعد قيمي في الدراسات الدولية الكلية التي تركز على النظام المعاصر وليس على تطوره التاريخي. والمقصود بهذا البعد ليس القواعد "norms" المنظِّمة لتفاعلات النظام، ولكن القيم "Values" التي تمثل الإطار المرجعي الحاكم لهذه التفاعلات، والتي يتم في ضوئها تقييم نتائجها بعدًا أو قربًا من هذه القيم. ودراسات المجتمع الدولي هذه تميز بين النظام وبين المجتمع على أساس أن النظام مصطلح يثير صورة "كرة البلياردو" الوضعية عن العلاقات الدولية باعتبارها صدامًا للقوى في ظل هيكل النظام الذي يشكلونه. ولذا؛ يرى منظرو المجتمع الدولي أن هذا المجتمع هو ترتيب إرادي وليس هيكلاً لا إراديًا أو نظامًا وظيفيًا يستقل عن هؤلاء المكونين له. ومن ثم، فإن منظري المجتمع الدولي هم المعياريون الذين يختلفون عن منظري "النظام الدولي" (الوضعيون)؛ لأنهم يهتمون بالأبعاد القانونية والأخلاقية والمعايير ولأنهم يعتبرون المجتمع الدولي ليس مفهوم مجردًا (مثل النظام) وإنما حقيقة إمبريقية. ويراكم على هذا الاتجاه –الذي يتخطى الهيكلية الوضعية السلوكية، ومن ثم ينتمي

إلى المعيارية– دراسات "الجماعة العالمية"، و"المجتمع العالمي"، و"المجتمع الكوني" التي ساهم في تطويرها "جون برتون" في السبعينيات[49] هذا ولقد نمى أيضًا وتبلور –خلال التسعينيات– تيار من الدراسات التي ركزت على دراسة التغير في النظام الكوني المعاصر انطلاقًا من منظور قيمي وسعيًا نحو تطوير نظرية ذات توجه قيمي لفهم هذا النظام[50].

وفي ضوء ما سبق، لابد وأن نتساءل: كيف يمكن أن يمثل توظيف التاريخ الإسلامي وضوابط دراسته وتفسيره إضافة على هذا الصعيد، حيث إن المنظور الإسلامي منظور قيمي بطبيعته؟

وثالث هذه الأمور: يتصل بطبيعة المناهج التطورية. فإذا كانت النماذج السابقة قد قدمت لنا مناهج متنوعة، ابتداء من الدائرية إلى الخطية الصاعدة أو الهابطة وجميعها تنبع من رؤى حضارية غربية عن ماهية التاريخ وطبيعته وكيفية تفسيره، فلابد وأن نتساءل[51]: ما هي الرؤية الإسلامية عن طبيعة التاريخ واتجاه تطوره وكيفية تفسيره؟

ورابع هذه الأمور: أن توظيف الخبرة التاريخية الغربية –في نطاق علم العلاقات الدولية– يرتبط بأهداف الحركة في الواقع واحتمالات المستقبل، وخاصة ما يتصل بالحرب والسلام وبالتغيرات في موازين القوى العالمية ووضع القوى الغربية القائدة فيها. ومن ثم، فإن الغاية هي البحث في القواعد التي تتصل باستمرار الهيمنة الغربية وبالقيادة الأمريكية العالمية، حيث إن جُل الدراسات التي وظفت التاريخ على مستويات مختلفة هي إنتاج "أنجلوساكسوني" بالأساس. ومن ثم، فإن "الجنوب" بصفة عامة كان على هامش هذه الدراسات التي تركز على القوى القائدة للنظام.

ومن ثم، لابد وأن نتساءل: ألا يمكن لمنظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية أن يوظف التاريخ على نحو يعالج تلك المركزية الأوربية الغربية ويتصدى لإشكاليات أكثر حيوية لمصالحنا وهي إشكاليات تحليل التدهور بعد الصعود، وكيفية إحياء عملية الصعود؟

وبناء على خلاصات الرؤية النقدية المقارنة السابقة في دائرة المنظور الغربي لتوظيف التاريخ، تبرز أمامنا مجموعة من الأسئلة التي يتصدى لها هذا الجزء من الدراسة، وتتلخص كالآتي:

1- ما هدف توظيف التاريخ الإسلامي؛ وما هو أسلوب توظيف المادة التاريخية على ضوء خلاصات العرض النقدي المقارن السابق؟

2- ما أهم المشكلات التي تواجه دارسي العلوم السياسية عند التعامل مع مصادر دراسة التاريخ الإسلامي؟ وكيف يمكن معالجة هذه المشكلات من خلال تطبيق الأبعاد النظرية النظمية لدراسة العلاقات الدولية على مستوى النظام الدولي؟

3- ما خصائص الإطار النظري المقترح للتحليل؟ وما ضوابط هذا التحليل؟ وكيف تنعكس طبيعة المنظور الإسلامي على هذا التوظيف؟

4- كيف تم التنفيذ وما هي أهم نتائجه؟

وقبل الشروع في الإجابة عن هذه الأسئلة، تجدر الإشارة المسبقة إلى ضرورة ملاحظة أن محتوى هذه الإجابة يتضمن استجابة مقارنة للتساؤلات التي أفرزتها خلاصاتنا السابقة حول نتائج القراءة المقارنة في خبرة توظيف التاريخ في المنظور الغربي لدراسة النظام الدولي. وتدور هذه الاستجابة وهذه التساؤلات حول محاور معينة للمقارنة بين هذه الخبرة وبين الخبرة الأخرى التي يعرض لها هذا الجزء من الدراسة. وهذه المحاور هي: مصدر الإطار المرجعي الحاكم لتفسير التاريخ، الرؤية لطبيعة اتجاه تطور التاريخ، الإشكاليات والمتغيرات والقضايا محل الاهتمام. فمما لا شك فيه، أنه لابد وأن يترتب على الاختلاف بين النسق المعرفي الغربي (وما ينبثق عنه من منظورات أحاطت بنماذج توظيف التاريخ الغربي وغيره) وبين النسق المعرفي الإسلامي (وما ينبثق عنه من منظورات تحيط بنماذج توظيف التاريخ الإسلامي) اختلافات في تحديد الإشكاليات البحثية ومنهج التناول ومنطلقات التفسير وضوابطه. بعبارة أخرى، لابد وأن تنعكس طبيعة المنظور الإسلامي -كمنظور قيمي ذي طبيعة خاصة (واقعي أيضًا). بالمقارنة بطبيعة المنظورات الغربية المادية بالأساس أو المعيارية (العلمانية).

أولاً: تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي وأسلوبه في التحليل السياسي الدولي وأهم الإشكاليات:

إن هدف هذا التوظيف مركب؛ فهناك هدف محوري أساس تكمن في خلفيته أهداف أخرى مكملة تتحقق بطريقة غير مباشرة. والهدف المحوري هو تحديد وضع الدولة الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في فترات متتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي، على نحو يوضح صعود وهبوط دول الخلافة الإسلامية المتعاقبة، والقواعد التي حكمت هذه العملية، والعوامل المختلفة التي كانت وراءها، وما يتصل بالتحديات والعلاقات مع الأطراف غير الإسلامية. ويرتبط بهذا الهدف المحوري هدف مكمل ونابع منه، وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية: التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة غير الإسلامية، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المختلفة، عوامل صعود وهبوط وسقوط الدول الإسلامية الكبرى. وتنبثق هذه المحاور عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة، وهما: التطور في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، وضوابط العلاقات الصراعية التعاونية في ظل مفهوم الجهاد، وانتشار نموذج الدول القومية في ظل شحوب فكرة الأمة وأمام ضغوط التعددية السياسية الدولية وتدهور الالتزام بضوابطها الإسلامية من مبادئ وقواعد شرعية على نحو قاد إلى التجزئة.

وتعني هذه الأهداف أن الجماعة البحثية قد اختارت أسلوبًا محددًا لتوظيف المادة التاريخية، وذلك في نطاق إسهامات الدراسات النظمية للعلاقات الدولية، أي مستوى دراسة النظم الدولية. وهذا يعني بدوره الاهتمام عند قراءة وتحليل التاريخ الإسلامي (في بعده الدولي) بالكليات وليس الجزئيات، بالأنماط التاريخية وليس بالأحداث المفردة، بالتحولات الكبرى وليس بوقائع محددة. ولكن مع التركيز في نفس الوقت على قضايا وموضوعات ذات مدلولات مهمة بالنسبة للعوامل السياسية والاجتماعية التي أبرزت التحدي الخارجي للدولة الإسلامية في كل مرحلة من مراحل تطورها

التاريخي، ومن ثم مارست تأثيرها على مسار وتطور النظام الدولي الإسلامي والنظام العالمي برمته.

وإذا كان هذا الهدف المحوري يملأ فجوة مهمة في أدبيات التطور التاريخي للنظم الدولية، والتي لم تتطرق –في نطاق المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية– إلى الخبرة والممارسات الدولية في التاريخ الإسلامي، فإنه أيضًا يساهم في ملء فراغ آخر في أدبيات أخرى تهتم أيضًا بالعلاقات الدولية (على مستويات أخرى غير النظام الدولي)، أو تهتم بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفةٍ عامة، وهي الأدبيات التي وظفت التاريخ الإسلامي، سعيًا نحو أهداف بحثية مختلفة. فهذه الدراسات لا تتعرض للتطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي كغاية في حد ذاته، ولكن توظفه لأهداف وأغراض بحثية متنوعة؛ حيث إنها تمزج بين السرد التاريخي وبين أطر نظرية من أجل دراسة عمليات التغير في السياسات الخارجية أو في النظام الدولي.

ومن هذه الدراسات ما يسعى إلى استخلاص تعميمات حول قضايا كلية مثل العلاقة بين "النظرية الإسلامية" وبين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية. حول قضيتين أساسيتين: التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية، والتطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين. وتختلف نماذج هذه الدراسات من مناحي عدة، إلا أنها عادة تتجه إلى إبراز الفجوة بين ما أسمته المثالية الإسلامية أو المنظور التقليدي الإسلامي أو النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية في الإسلام، وبين ممارسات المسلمين عبر التاريخ. وتتنوع مبررات هذه النماذج لهذه الفجوة ولمدلولاتها[52].

وبقدر ما يستجيب اختيار هذا الهدف المحوري وهذا المقترب لطبيعة أهداف ومنهاجية التحليل السياسي في التعامل مع التاريخ (كوسيلة وليس غاية في حد ذاته)، بقدر ما تستجيب من ناحية أخرى (كما سنرى بالتفصيل في موضع لاحقًا) لبعض الدعاوى من جانب علماء عرب ذوي منظورات مختلفة للدراسات التاريخية، والتي تطالب بتجديد منهاجية هذه الدراسات، وذلك بالتركيز –كما يقول د.عماد الدين خليل– على الكليات والروابط وتخطي التفاصيل والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة، وخاصة ما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تاريخنا،

وصولاً إلى الكليات والدلالات في سياق الحركة التاريخية الأكبر حجمًا؛ ذلك لأن هناك حاجة لاستعراض تحليلي لمسيرة التاريخ الإسلامي في مساره الطويل. كذلك يدعو د.محمود إسماعيل للاهتمام بالبحث في العلل والأسباب وراء الظواهر التاريخية التي تُعرَض أيضًا كما لو كانت قد خلقت في فراغ، كما يدعو إلى رؤية شاملة للمسار العام لحركة التاريخ الإسلامي.

وإذا كانت جميع هذه المتطلبات تحقق دفعات قوية في مجال البحث التاريخي، فإن التحليل السياسي الدولي وفقًا لمقترب النظم الدولية يستطيع المساهمة في تقديم هذه الملامح والدلالات الكلية عن التطور في التاريخ السياسي الإسلامي الدولي (فيما بين الفواعل الإسلامية، وبينهم وبين غير المسلمين). فهو، عن طريق المزج بين الأحداث التاريخية وبين الافتراضات والتعميمات حول عملية التغير في النظام الدولي، يساهم في تقديم أنماط وليس أحداثًا مفردة للتحولات الكبرى، وليس الوقائع المحددة، والعوامل المختلفة التي أثرت على تحديد وضع الدولة (الدول) الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية.

ومع ذلك، فإن طبيعة هذا الاقتراب من التاريخ الإسلامي لتحقيق الهدف المحوري يثير في الواقع عدة إشكاليات[53]:

<u>الإشكالية الأولى</u>: تتصل بمصداقية أو صحة استخدام مقترب تحليلي غربي في دراسة تهدف إلى المساهمة في تقديم منظور إسلامي لأحد الفروع المعرفية وهو علم العلاقات الدولية. وتثير هذه الإشكالية كل أبعاد الجدل حول مدى ملاءمة المناهج الغربية لدراسة أوضاع ومشكلات فواعل أخرى، وهو الجدل الذي اكتسب مذاقًا خاصًا ومتجددًا من واقع انتقادات منظورات إسلامية اجتهدت لتحديد سمات المنهاجية الإسلامية في البحث.

ومع ذلك، فإن منطلق الدراسة بهذا الصدد يستند إلى عدم وجود تعارض بين استخدام منجزات التطورات الحديثة في علم العلاقات الدولية، وبين دراسة الخبرة الإسلامية في مجال هذه العلاقات. بل إن تطبيق مقتربات هذا العلم إنما تُثري وتُعَمق من فهم الأبعاد الحقيقية لهذه الخبرة. وهذا يختلف عن تبني تفسيرات المنظور

الغربي والتطورات لأحداث التاريخ الإسلامي. ومن هنا، كانت الحجة في هذا الجزء من المشروع للوعي والالتزام بعدة ضوابط منهاجية للتفسير الإسلامي للتاريخ.

والإشكالية الثانية: تتمحور حول السؤال التالي: هل انتظمت العلاقات الدولية الإسلامية –غير الإسلامية منذ بدايتها في شكل نظام دولي؟ وهل كان نظام دولي واحد يجمعها واقعيًا ونظريًا؟

ويتضح مغزى هذا السؤال من تعريف النظام الدولي في ضوء عدة معطيات متقابلة سواء في الرؤية الغربية عن الإسلام أو في الرؤية الإسلامية عن الغير. وتتلخص هذه المعطيات المتقابلة التي تناولتها عديد من الاتجاهات في الأدبيات الإسلامية وغيرها على صعيد الدراسات التاريخية والاجتماعية في الجانبين التاليين:

من ناحية: إذا كانت الدراسات الغربية المعاصرة عن تطور النظم السياسية والدولية قد أغفلت وأسقطت أو تجاهلت نماذج الخبرة الإسلامية، وخاصة في الوقت الذي كانت تمثل فيه هذه النماذج مركز العالم (كما سبق التوضيح)، فإن هذا الإغفال أو التجاهل أو الإسقاط كان يعكس –كما يقول البعض من دارسي العلاقات الدولية– اهتمامًا قاصرًا بالذات نابعًا من ضرورة الاختيار على صعيد هذا النطاق الزمني والحضاري الممتد في تاريخ العالم، وكان يعكس أيضًا وبدرجة أساسية رفضًا للاعتراف بوجود الغير، كما يقدم تاريخ العالم كله، بما فيه التاريخ الإسلامي، من زاوية نظر غربية إقليمية تجعل من أوروبا مركز العالم تدور حول قطبه كل المساحات الأخرى من الأرض وما عليها من دول وشعوب وحضارات؛ حيث تغدو أشبه بالظلال الباهتة لهيكل التاريخ الأوروبي العالمي، ولم تقتصر هذه الزاوية على الدراسات التاريخية فقط، ولكن امتدت أيضًا للعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، فإن نشأة هذه العلوم تزامنت مع الفترة التي بدأ يتكون فيها للغرب وعي بأنه مركز العالم من حيث التنظيم والفكر والعمل وتصور الحياة والإنسان، ولقد كانت هذه الزاوية للنظر موضع اهتمام عديد من المؤرخين المسلمين المعاصرين.

ومن ناحية أخرى: برزت الاهتمامات من جانب المؤرخين المسلمين والغربيين على حد سواء بإيجاد صورة جديدة لفهم الماضي، ومن أهمها صورة التاريخ العالمي

في مقابل التواريخ المتعددة لأجزاء العالم وحضاراته، ولقد أخذت هذه الاهتمامات تعبيرات مختلفة.

وبالنظر إلى هذه المعطيات المتقابلة والمتبادلة بين رؤى غربية وأخرى إسلامية، والتي تثير قضية الروابط والتفاعلات والعلاقات بين التواريخ السياسية أو الحضارية للطرفين الإسلامي وغير الإسلامي من ناحية، وبين النظم القانونية الدولية الإسلامية وغير الإسلامية من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول إن هذا الجزء من المشروع إنما ينطلق –في مواجهة أبعاد هذه الإشكالية الثانية– من أحد أسس التعامل الخارجي في الإسلام وهو الاتصال الحضاري، ومن ثم يفترض أن العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين عبر التاريخ قد أخذت شكل نظام من التفاعلات، والذي يمكن أو يجب السعي لمحاولة دراسته بالاستعانة بمنطلقات وأبعاد التحليل النظمي الدولي، ولكن من خلال منظور إسلامي له ضوابطه ومعاييره الإسلامية في النظر إلى تاريخ هذه العلاقات، وفي النظر إلى تقسيم المعمورة، كما أنه منظور الطرف الإسلامي لهذه العلاقات بعد أن سادت المنظورات الأوروبية.

ثانيًا: مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي:

اهتمت الدراسة –كما رأينا– بتوظيف التاريخ في مجال نظرية العلاقات الدولية الغربية أساسًا، كما اهتمت أيضًا بتوظيف التاريخ الإسلامي في نطاق بعض الدراسات الدولية ذات الأغراض البحثية المختلفة.

ومن ثم، لم تتصدَ الدراسة أساسًا لاتجاهات علم التاريخ وتفسيره في المدارس الغربية المختلفة (الأمريكية، والأوروبية وخاصة الفرنسية) ومدى ما تقدمه من نقد ذاتي حول أهمية التاريخ العالمي، وما إذا كانت تُدخِل في نطاق دراستها التاريخ الإسلامي أم لا، وكيفية هذا الإدخال؛ أو حول التعاون مع العلوم الإنسانية والاجتماعية أو حول مدارس التفسير المختلفة للتاريخ.

ولهذا؛ فإن البعض[54] قد أخذ على ذلك الجزء من المشروع إغفاله للمدرسة التاريخية الفرنسية الجديدة "مدرسة الحوليات" "les annales" التي كانت سبّاقة في ممارسة أشكال التعاون المعرفي بين التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية والدعوة

إلى التاريخ العالمي والمقارنة، وبالتالي العالمي والشامل، وكان عمل "ردويل" الكبير: "المتوسط والعالم المتوسطي" نموذجًا دراسيًا على هذا المنحى الجديد في تكامل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وعلى العكس، كان لابد وأن تتوقف بدرجة أكثر تفصيلاً حول نظائر هذه الأمور على صعيد دراسة التاريخ الإسلامي، لماذا؟[55]

يواجه المحلل السياسي الذي يهتم بالتاريخ (تاريخ النظم، تاريخ العلاقات، تاريخ الأفكار، تاريخ الحضارات) مشكلات منهجية متنوعة، وخاصة عند التعامل مع المصادر الأصلية (الأولية). وإذا كان المحلل السياسي الذي لم يعتد أو يتدرب على هذا التعامل يهدف إلى استخلاص تعميمات، وإذا كان المؤرخ، الذي يخبر بعمق مختلف أساليب هذا التعامل، لا يهدف عادة لاستخلاص تعميمات من نطاق هذا التعامل، فإن دراسة خبرة الممارسات الإسلامية في مجال العلاقات الدولية تقتضي أولاً وعيًا وتحديدًا لطبيعة المشكلات التي تواجه الباحث السياسي عند اللجوء إلى مصادر المادة العلمية التاريخية، قبل أن تقتضي تحديد كيفية تنفيذ الجمع بين مقترب كل من المؤرخ والمحلل السياسي من خلال الأبعاد النظرية لتحليل النظم الدولية. فهذه الأبعاد هي المنطق الذي يستند إليه المشروع لتحقيق هذا الجمع وصولاً للهدف المحدد لهذا الجزء منه.

ولقد تم تحديد هذه المشكلات ومدلولاتها بالنسبة إلى إشكاليات التحليل السياسي الدولي للتاريخ الإسلامي وأنواعها. ولقد تم هذا البحث باللجوء (ولكن في ضوء إشكاليات التحليل السياسي الدولي للمادة التاريخية) إلى أدبيات عربية معاصرة في مجال علم التاريخ الإسلامي وتطور منهاجية الكتابة فيه من ناحية، وفي مجال الدعوة إلى إعادة قراءة هذا التاريخ وإعادة الكتابة فيه (منهجًا وتطبيقًا) من ناحية أخرى، كتعبير عن تجديد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية انطلاقًا من نظرة نقدية. ولقد كان مبعث التجائنا إلى هذه الأدبيات محكومًا بالبحث عما يتصل بالعلاقة بين دراسة التاريخ الإسلامي ودراسة العلوم الاجتماعية المختلفة، ولقد حكم التجاؤنا إلى هذه الأدبيات –والذي تزامن أحيانًا وتلاقى أحيانًا أخرى المرحلة الأولى الاستكشافية للتعامل مع المصادر الأصلية– البحث عن إجابات للإشكالات

المنهاجية التي يواجهها باحث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، أي حكمنا البحث عن مدى إسهام هذه الأدبيات المعاصرة في الإرشاد من عدمه عن كيفية توظيف التحليل التاريخي لتحقيق أهداف بحثية وتخطي أهداف البحث التاريخي التقليدي في حد ذاته؛ حيث إن التعرف على المادة التاريخية من مصادرها الأولية ليس غاية في حد ذاته بالنسبة لدراستنا، فإن هدفنا ليس التاريخ أو إعادة كتابة التاريخ من مصادره الأصلية، ولكن توظيف هذه المادة –كما جاءت في مصادرها المنشورة الأصلية والثانوية– لتحقيق الأهداف البحثية السابق تحديدها.

ولقد فرض هذا الهدف القراءة في الأدبيات النظرية في التاريخ الإسلامي من زاوية محددة، وهي محاولة الإجابة على عدة أسئلة محددة (تنطبق على المصادر الأصلية أساسًا وكذلك الثانوية):

- ما فائدة وأهمية دراسة التاريخ الإسلامي؟
- ما خصائص كتابة هذا التاريخ وكيف تطورت؟ وما درجة تطور الاهتمام بالعوامل المفسرة للأحداث والتحولات؟
- ما أنواع الكتابة التاريخية وموضوعاتها؟ وما وزن ودرجة تميز أو خصوصية ما يتعلق بالتاريخ السياسي الدولي؟

1-أهمية وفائدة دراسة التاريخ الإسلامي:

حملت لنا روافد عديدة من تراث الفكر التاريخي الإسلامي توجهات متضادة للمؤرخين المسلمين الأوائل حول أهمية دراسة التاريخ. فلا يرى بعضها في هذه الدراسة أي نفع بل قد ترى أنها تصل إلى الحرام لما يقع فيها من غيبة، ومن ثم تدعو إلى عدم الاشتغال بعلم السير وطبقات الرجال والتاريخ. وفي المقابل، فإن تيارًا آخر يرى ضرورة الاشتغال به لما لهذا الاشتغال من مزايا؛ حيث إنه يحقق حاجات فكرية (روحية وثقافية) كما يحقق حاجات عملية حياتية بعضها ديني تشريعي وبعضها سياسي اجتماعي اقتصادي يتصل بإدارة الدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى.

هذا، ولقد أقام تيار العربية المعاصرة حول تطور علم ومنهاجية التاريخ الإسلامي دعوته للاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية على ما للوعي بفقه التاريخ من مزايا

وفوائد متنوعة (دروس الماضي من أجل فهم الحاضر لاستئناف الأمة الإسلامية لدورها القيادي، معرفة السنن الربانية، تأكيد جملة من الحقائق المهمة مثل: الدور القيادي للأمة الإسلامية في تاريخ البشر...) وفي المقابل، فلم تبرز من بين هذه الأدبيات أي دعوة للاهتمام أو محاولة توظيف مصادر التاريخ الإسلامي لتعميق وتطوير البحث في فروع معرفية أخرى انطلاقًا من منظور إسلامي متكامل.

وعلى العكس، فإن أدبيات غربية معاصرة في مجال دراسة التاريخ الإسلامي قدمت نموذجًا يعترف بأهمية هذه المصادر في الدراسات والعلوم الاجتماعية المعاصرة، وخاصة العلوم السياسية، ولقد كانت نماذج هذه الأدبيات استجابة لأبرز الاتجاهات المعاصرة في الغرب. ولابد أن يدفع هذا الأمر –بتخصص الدائرة العربية– الإسلامية– إلى تطوير اهتمام مناظر.

2-تطوير منهاجية كتابة التاريخ الإسلامي:

بالنظر إلى التطور في هذه المنهاجية، نجد أنه قد حدث الانتقال من مرحلة أسلوب التدوين التاريخي الموسوعي والجزئي إلى مرحلة تفسير التاريخ وفلسفته، والتي جسدتها بدرجة واضحة كتابات ابن خلدون. وبالنظر أيضًا إلى الأبعاد الانتقادية –القديمة والحديثة– لمنهاجية الكتابة التاريخية التقليدية وخاصة غياب التفسير، والإغراق في التفاصيل والجزئيات والمبالغة في أو عدم دقة أو تضارب بعض الروايات أو الأحداث. بالنظر إلى هذا كله، يمكن أن نلمس أبعاد الدعوة المتجددة –التي تبلورت على صعيد أدبيات نظرية معاصرة– لمراعاة عدة أبعاد مهمة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي: وهما بالأساس بعدان يتداخل على صعيدهما إشكالات النقد التاريخي والتفسير.

من ناحية: هناك الدعوة لبذل محاولات جادة لتنفيذ المنهج الذي بدأ رسوخه مع ابن خلدون على قضايا وفترات كثيرة في تاريخنا الإسلامي كما قدمتها المصادر الأصلية.

ومن ناحية أخرى: هناك الدعوة للتركيز على الكليات والروابط وتخطي إسار التفاصيل والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة، وصولاً إلى الكليات

في سياق الحركة التاريخية الأكبر، وصولاً لتحليل مسيرة حركة التاريخ الإسلامي في مساره الطويل، وإلقاء نظرة عامة على خطوطه العريضة الأساسية العروضية. والوصول إلى هذه الرؤية الشاملة الكلية العامة لمسار حركة التاريخ الإسلامي إنما يتحقق عن طريق البحث في الأسباب والعلل وراء الظواهر التاريخية ووراء نقاط التحول الكبرى في هذا التاريخ، ومن هنا كانت سلسلة من الدراسات المعاصرة التي حاولت –من زوايا شتى– الإسهام في بلورة وتقديم نماذج لهذه الرؤى الشاملة لحركة التاريخ الإسلامي. هذا، ولقد اهتم أيضًا بالأبعاد التنظيرية وراء هذه الرؤى تيار آخر مهم من الأدبيات المعاصرة التي انطلقت من تقويم الجهود السابقة لمؤرخي الإسلام في مجال تفسير أو فلسفة التاريخ الإسلامي والمقارنة بين هذه والجهود ومحاولات التفسير الأخرى العلمانية (كما سنرى في موضع لاحق).

3– أنواع الكتابة التاريخية: الموضوعات والتطور:

لقد حكم قراءتنا في الأدبيات النظرية حول هذا الموضوع هدف البحث عن وزن مصادر دراسة التاريخ السياسي العسكري الاقتصادي الدولي بين مصادر أنواع التاريخ العامة والجزئية من ناحية، وعن مدى أخذ مصادر التاريخ العالمية في الاعتبار تاريخ غير المسلمين وعلاقته مع تاريخ المسلمين من ناحية أخرى.

أ– وفي هذا الصدد، ومن واقع جهود رائدة متعددة لدراسة أنواع الكتابة التاريخية والتطور فيها، أمكن استخلاص أبعاد ثلاثة لهذا التطور الأفقي (الزمني) والتطور الرأسي (المضمون) والتطور الجغرافي (المكاني).

ب– وفي ضوء استعراض هذه المحاولات متنوعة الأسس (الزمنية، النوعية، الجغرافية) لعرض التطور في أنواع الكتابة التاريخية، فلقد كان من المنطقي وفقًا لأهدفنا البحثية، أن يظهر لنا أن كتب التواريخ العامة، والتي تسمى أحيانًا العالمية التي ستحوذ اهتمامنا بالأساس.

وبالنظر إلى التعليقات المختلفة والمنطلقات على مضمون وتوجهات أهم هذه الكتب، والتي أوردتها أدبيات معاصرة في مجال دراسة علم التاريخ الإسلامي، أمكن

استخلاص ثلاث مجموعات من الملاحظات حول أمور ثلاثة تتصل –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– بموضوعات العلاقات الدولية في هذه الكتب، وهذه الأمور هي:

– أهمية ومدلول التواريخ العامة، واتجاه التراجع عن كتابتها لحساب تزايد اتجاه الكتابة في التواريخ الجزئية.

– تناثر وجزئية ما يتصل بموضوعات العلاقات مع غير المسلمين في أرجاء هذه الكتابة.

– عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات.

* والجدير بالملاحظة هنا –بالنسبة إلى الأمر الثاني– أن الأدبيات النظرية المعاصرة لم تتصد بدرجة كافية لوزن وطبيعة قضايا العلاقات الدولية في كتب التواريخ العامة.

فبقدر ما لم تتميز أسماء وتواريخ دولية أو دبلوماسية خاصة بين تيار التواريخ الكبرى أو الجزئية (باستثناء ما يتصل بالمغازي والسير وفتوحات البلدان في القرون الثلاثة الأولى بصفة خاصة)، وبقدر ما كان ما يتصل بالعلاقات الدولية متناثرًا أو جزئيًا في هذه التواريخ، كان غائبًا عن دائرة تعليقات واهتمامات الأدبيات المنهجية المعاصرة الإشارة إلى طبيعة وزن العلاقات الدولية في هذه التواريخ. وكانت الفتوحات الإسلامية والمعارك العسكرية هي موضع الإشارة الوحيد بهذا الصدد؛ حيث إن المؤرخين المسلمين القدامى قد أفردوا تفصيلات عدة في وصف هذه المعارك الحربية وما اقترن بها من معاهدات ومهادنات.

وحيث إن نطاق وموضوعات العلاقات الدولية الإسلامية –غير الإسلامية أكبر وأوسع وأكثر تعقيدًا من مجرد المعارك العسكرية، كان لابد أن يثور السؤال التالي: ماذا عن أبعاد العلاقات السلمية (السياسية– الاقتصادية) في كتب التاريخ؟ وما ارتباطها بأبعاد العلاقات الدولية القتالية؟ وهل أبرزت هذه الكتب طبيعة وأسباب التغير في أدوات إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين؛ من قتالية إلى سلمية عبر مراحل متعاقبة على صعيد الأرجاء المختلفة للعالم الإسلامي؟ وفي هذا الصدد، يبين البعض أنه قد تأخر في الظهور في الكتابات التاريخية موضوع العلاقات

السلمية والتجارية، ويرجع ذلك لأسباب متعددة حيث ظلت أخبار هذه العلاقات، وحتى الحروب الصليبية، متناثرة في كتب التراجم والرحلات، بل، وكما ذكرت بعض الأدبيات الأخرى، فإن كتب التاريخ الإسلامي قد أهملت –وعلى عكس نظائرها الغربية في نفس الفترة– نماذج مهمة من العلاقات السلمية مثل: علاقات "شارلمان" و"هارون الرشيد"، وعلاقات الملك الكامل و"فريدريك الثاني" ملك النورمان بعد استيلائهم على صقلية.

أما بالنسبة إلى الأمر الثالث؛ أي عن درجة اهتمام التواريخ العالمية بتاريخ الطرف الآخر غير الإسلامي في العلاقات، نجد أن هذه التواريخ لم تمتد إلى أحوال الأمم أو الدول أو النظم الأخرى المعاصرة أو الأحداث العالمية المعاصرة، ولكن اقتصرت فقط على فترة ما قبل الإسلام (بدء الخليقة، تاريخ الأنبياء وتوالي الرسالات وتاريخ الأمم السابقة على الإسلام والمذكورة في القرآن) وحتى هذا القدر كان قليلاً نسيبًا وغير مندمج مع التاريخ الإسلامي، بعبارة أخرى لم يُعنَ المؤرخون المسلمون بدراسة تاريخ الشعوب أو الدول المتاخمة (البيزنطية مثلاً) والتي قامت بينها وبين المسلمين حروبٌ كثيرة أسهبوا في وصفها، واستمر هذا الحال حتى بعد قيام الحروب الصليبية والاحتكاك الشديد الذي صاحبها بين المسلمين والفرنجة، حيث لم يحاول المؤرخون المسلمون التعرف على الشئون الداخلية للإمارات اللاتنية في الشام أو داخل دولهم الأصلية في أوروبا، وكذلك كان الحال عند الفريق الآخر (وهم المؤرخون الأوروبيون لنفس المرحلة).

* ولقد كان لهذا النقص مبرراته من واقع الإطار الفكري والمادي القائم والمحيط بالدولة الإسلامية منذ مولدها وحتى القرن العاشر الهجري، وهي تتلخص فيما يلي: من ناحية فقد التاريخ العام قوته وقدرته على إعطاء صورة شاملة عالمية، تلك التي احتفظ بها عدة قرون؛ نظرًا لقلة المعلومات عن العالم غير الإسلامي خلال فترة إزدهار كتابة التاريخ الإسلامي.

ومن ناحية أخرى: إذا كان القرآن الكريم قد جاء بنظرة عالمية إلى التاريخ تتمثل في توالي النبوات، وإذا كان المسلمون قد خلفوا الأمم السابقة التي ظهرت فيها نبوات، فلقد شعروا انطلاقًا من إيمانهم أن الدين الإسلامي كل الدين وأن الحضارة

الإسلامية كانت في نظرهم كل الحضارة، شعروا أن أعمالهم وشئونهم تستحق عناية خاصة لأنهم أصحاب رسالة جليلة، وأنهم يمرون بمرحلة مهمة وأن لهم دورًا تاريخيًا خطيرًا، وانعكس هذا الشعور بقوة على الدراسات التاريخية التي ركزت على التاريخ الإسلامي أساسًا. بعبارة أخرى: تركزت الجهود الإسلامية على تبين ملامح المعجزة الإسلامية الكبرى، رسالة ونجاحًا وفتحًا ودولة ونظامًا دوليًا. ومن ثم، لم يعد للمسلمين لا الوقت للنظر في تجارب الآخرين ولا الرغبة في الاعتراف بوجودها مع عظمة الواقع الإسلامي العربي، وحتى حين اتجهت الحضارة الإسلامية للتمازج مع الثقافات الأخرى في القرن الثالث الهجرة، بحيث سجلت التواريخ العالمية وتواريخ الأمم السابقة على الإسلام فلم يكن هذا التسجيل إلا محددًا.

ومن ناحية ثالثة: مفاد القول –وكما اعترفت دراسات استشراقية مهمة أيضًا– إن رؤية المسلمين لأنفسهم عبر مرحلة قوتهم العالمية ورؤيتهم للطرف الآخر لم تؤثر على العلاقات بين الطرفين فقط، ولكن أوضحت أن المثل أمام المسلمين لم يكن في الغرب في حين كان يتجه مطمح الغرب في حين كان يتجه مطمح الغرب نحو الشرق. ولكن وبعد ألف عام من الصراع السياسي الذي غير وجه العالم السياسي، ومع بداية التدهور في الشرق الإسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي، ومع التغير في مراكز القوى العالمية حين أدركت أوروبا مع نهضتها أنه لم يعد هناك الكثير لتتعلمة من عدوها القديم، وفي هذا الإطار الجديد –وفقًا لهذه الرؤية الاستشراقية أيضًا– تبدلت هذه الرؤى المتبادلة، ومن ثم تطورت الاهتمامات المتبادلة، حيث استيقظ الشرق على واقع جديد فرض عليه التوجه نحو الغرب، ولكن بمنظار مختلف، وكذلك لم يعد الغرب يقبل فكرة أن الحضارة تنساب من الشرق إلى الغرب.

وإذا كانت اهتمامات الغرب بالعالم الإسلامي قد تطورت عقب الحروب الصليبية وأخذت قنوات متعددة انعكست في التيار الاستشراقي، ومن ثم تزايد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية وغيرها من الدراسات الإسلامية، فإن هذه الاهتمامات لم تكن بدافع البحث العلمي فقط، ولكن تحت تأثير دوافع مختلفة أخرى: دينية وتجارية وسياسية استعمارية، ولقد توالى تحريك هذه الدوافع والأهداف للسياسات

الأوروبية بتوالي التطور والانتقال من حركات الكشوف الجغرافية الأوروبية وحتى فرض الاستعمار التقليدي. ولذا؛ ظهرت في أوروبا على توالي القرون –ومنذ عصرها الوسيط وخاصة في مواجهة مناطق وأطراف الاحتكاك الأساسية مع الإسلام (مثل العثمانيين)– رؤى متنوعة ومتطورة للغرب عن الإسلام والمسلمين تأثرت بالتطورات في الطرف الأوروبي ذاته.

ولذا؛ يظل السؤال التالي قائمًا: إذا كانت الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين قد أحرزت في تطورها –عبر عدة قرون– تراكمًا محسوسًا، وإذا كانت رؤية المسلمين للغرب قد أخذت في التبلور خلال القرنين الأخيرين، فهل تناولت الكتابات التاريخية الإسلامية الثانوية رؤية ودراسة لأحوال الطرف الآخر شعوبًا وحكومات وقيمًا؟ وما قدر هذا التناول؟

جـ– وبالنظر إلى السمات الثلاثة السابقة (تراجع التواريخ الكلية لحساب تزايد التوريخ الجزئية، تناثر وجزئية ما يتصل بالعلاقات مع غير المسلمين، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات)، وفي ضوء الدعوات إلى إعادة قراءة وفهم وكتابة التاريخ الإسلامي، يمكن أن نرصد متطلبات ثلاثة مناظرة لعلاج القصور في هذه السمات.

فمن ناحية: الدعوة إلى أهمية الوعي بخطورة انهيار النسق التاريخي الإسلامي الخاص نظرًا للإلحاق بالحضارة الغربية، ونظرًا للرؤى الجزئية والقطرية في نظرة المسلمين إلى تاريخهم في عصوره المختلفة، ومن ثم ضرورة التغلب على الرؤى والتواريخ القطرية الجزئية الضيقة التي لا وحدة بينها، والتي تسود مجال الدراسات التاريخية المعاصرة والتحليلات السياسية (ذات الأبعاد التاريخية). فانعدام النظرة الكلية في هذه الدراسات ومراعاة مصالح الأنساق الجزئية إنما يشوه أبعاد الحقائق، والتي يمكن اكتشافها في ظل عمليات الاقتطاعات المستمرة من التاريخ، ويتطلب التغلب على هذا الوضع تحديد معيار إسلامي للنظر إلى تاريخ الأمة وتواريخ أجزائها في إطار العالم بحيث يظل معيار وحدة الأمة (أي أنها نظام) والحضارة الإسلامية هو الإطار الذي يظلل التواريخ الجزئية ويحكم توجهات تفسيراتها.

ومن ناحية ثانية: الدعوة إلى الاستعانة بالمادة المتناثرة في كتب أدب الرحلات والجغرافيا وغيرها من الكتب التي لا تدخل في نطاق التواريخ الرسمية وذلك لعلاج الفراغ الذي يبدو محيطًا بسرد الأحداث السياسية والعسكرية للأشخاص والأمم (اعتبار أهمية الإطار الاجتماعي والفكري المحيط)، وبالمثل بالنسبة للعلاقات السلمية مع غير المسلمين.

ومن ناحية ثالثة: الدعوة إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنيًا بين ما كان يجري في مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي، وما كان العالم المحيط يشهده في المرحلة نفسها من أحداث، وذلك من أجل تكوين نظرة شاملة تُمكن من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجي من خلال تحقيق قدر من السيطرة على ما كان يحدث في المرحلة التاريخية الزمنية الواحدة على صعيد الطرفين وبينهما.

ثالثًا: الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي:

مشكلات الصياغة، إشكاليات التحليل[56]:

تتم صياغة هذا الإطار بالاستناد إلى الأبعاد الأساسية في الدراسات النظمية الدولية (هيكل النظام الدولي، النظام الشامل والنظم الفرعية، العملية التطورية أو التحولية، البيئة الدولية) وفي ضوء التعامل مع بعض المشكلات التي يفرضها أسلوب عرض وتقسيم المادة التاريخية في المصادر الثانوية بصفة خاصة.

ويلخص هذا الإطار أساسيات تحليل المادة التاريخية تحليلاً نظميًا دوليًا لتحقيق الهدف المحوري والمباشر للدراسة، وهو في نفس الوقت يطرح إشكاليات نظرية وتطبيقية تلقي الضوء على بعض الأهداف المهمة –ولو غير المباشرة– لهذه الدراسة. ويفترض تحقيق هذه الأهداف مراعاة بعض الضوابط المنهاجية الخاصة بقواعد وأسس التفسير الإسلامي للتاريخ، ومن ثم فإن هذه الجزئية تنقسم بين ثلاثة عناصر:

أولاً– أبعاد الإطار النظري المقترح:

إن الاقتراب النظمي من مادة التاريخ السياسي الإسلامي يعني ضرورة تحديد أدق لأبعاد الموضوع محل البحث؛ أي عناصر وأطراف العلاقات التي تنتظم تفاعلاتها

في شكل نظام وهيكل هذا النظام في فترة ما، وطبيعة اختلاف النظم في المراحل المتتالية وسمات كل منها، وشكل وأسباب التطور من نظام إلى آخر. وهذا التحديد يثير في حد ذاته بعض المشكلات التي تنبع من الأبعاد النظمية من ناحية، ومن طبيعة الأطر التقليدية لعرض المادة التاريخية من ناحية أخرى.

فالمقتربات النظرية المختلفة ليست دائمًا جاهزة ومعدة مسبقة للتطبيق بنفس الطريقة على دراسة كل الموضوعات، ولكن يحتاج البحث العلمي عملية تكييف للاستفادة من إسهامات المقترب في تحديد أهم الأبعاد النظرية للموضوعات محل البحث، ومن ثم كان لابد وأن يكون هناك إسهام ومدخل من جانب الجماعة البحثية، وهذا الإسهام وإن كان ينطلق من أساسيات المقترب النظمي فإنه يستلهم في نفس الوقت طبيعة المادة العلمية المتوافرة –أي طبيعة تناول العلاقات الدولية في الأدبيات التاريخية– وخاصة الثانوية.

وفي هذا الصدد، تثور أمامنا ثلاثة مجالات أساسية تفرض أن نبين طبيعتها في هذه الأدبيات وما تثيره هذه الطبيعة من مشكلات عند التفاعل معها من منظور المقترب النظمي، ثم كيف يمكن لباحث العلاقات الدولية أن يتعامل مع هذه المشكلات ليقدم صياغة لإطاره التحليلي. وهذه المجالات الثلاثة هي معايير التقسيمات للمراحل التاريخية ومحاورها الجغرافية، ومضمون وطبيعة العلاقات وقضايا التفاعلات الدولية، والعوامل والمحددات البيئية، خاصة الدولية بالطرف الآخر غير الإسلامي.

وحيث إنه قد سبقت الإشارة إلى مشكلات المجالين الثاني والثالث –على صعيد الجزء السابق– فسنكتفي في هذا الموضع بالإشارة إلى مشكلات المجال الأول وما تفرضه من اعتبارٍ بالنسبة للإطار النظري المقترح للتحليل النظمي:

1– فبالنظر إلى معايير التقسيمات السائدة للتاريخ الإسلامي، وفي ضوء التقويم المقارن لهذه التقسيمات، تبرز لنا مجموعات من الملاحظات التي تكشف عن بعض المشكلات المنهجية المهمة.

المجموعة الأولى من الملاحظات:

مبعثها تيار مهم وعام من بين متخصصي التاريخ الإسلامي وهو التيار الذي يحرص على التحذير من أو التحفظ على تقسيم التاريخ الإسلامي إلى مراحل تبدو أنها منفصلة أو متميزة، ومبعث هذه التحذيرات هو الدفاع عن فكرة التواصل ووحدة التاريخ الإسلامي واستمراره. ولقد عبر عن هذه الفكرة، ولكن من زوايا، مختلفة أعلام من المسلمين والمستشرقين على حد سواء، فنجد البعض يدعو إلى التفرقة بين التقسيم السياسي وفقًا لمراحل وعصور، وبين الامتداد الإسلامي الواحد، لأن تواريخ التقسيم ليست تواريخ فاصلة؛ حيث إن سقوط بعض الدول أو الأسر (الأموية مثلاً) لا يعني شيئًا محددًا من وجهة النظر الحضارية. ويرى البعض الآخر أن معيار الأسرات الحاكمة ليس معيارًا كافيًا لفهم حقيقة التغيرات في التاريخ الإسلامي، لأن كثيرًا من الأحداث السياسية لا يمكن فهمها بدون فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، لأن مجيء أسرة حاكمة جديدة لا يمكن أن يقلب فجأة وبسرعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأسًا على عقب. ولهذا؛ فإن الدراسة الصحيحة للتاريخ والفهم السليم للتطورات السياسية يقتضي دارسة المجتمع الإسلامي من كل نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية. كما يقتضي الاعتراف بصعوبة تقسيم التاريخ إلى فترات تبتدئ وتنتهي في سنين معينة، لأن تأثيرات الأحداث الكبرى ونقاط التحول الجديد لا تظهر آثارها الحضارية إلا تدريجيًا، وهذا ما يعرف باسم وحدة أو الاستمرار في التاريخ.

ويرى فريق ثالث، والذي يركز بالأساس على دراسة الحضارة الإسلامية، أن الحضارة الإسلامية يجب أن تدرس "ككل تاريخي" باعتبارها عاملاً أساسيًا في تشكيل مصير كل البشرية، لأن النظرات الجزئية المحددة التي تركز على مدى مرحلة عربية أو فارسية أو عثمانية تبرز مشكلات مهمة، لأنها لا تقدم رؤية كلية شاملة. ولقد كان اختفاء الرؤية الكلية وراء إغفال المعنى الحقيقي لتوسع الإسلام، كظاهرة تاريخية عالمية، فهذا التوسع ليس مقصورًا على مرحلة الفتوحات العربية الكبرى، ولكن هناك توسع آخر للإسلام وهو التوسع الحضاري، الذي استمر بعد انتهاء عصر الفتوحات الكبرى وساد خلال القرون الثلاثة قبل القرن التاسع عشر، وامتد إلى معظم مناطق العالم القديم منتصرًا بذلك على كل الديانات الأخرى. ولهذا؛ فإن هذا الطابع الخاص

للتوسع في تاريخ البشرية هو الذي يتطلب أن ننظر إلى التاريخ الإسلامي في مجموعه وليس كمراحل منفصلة.

المجموعة الثانية من الملاحظات:

مبعثها رؤية المحلل السياسي الذي ينظر إلى التاريخ الإسلامي من زاوية العلاقات الدولية، وهي الزاوية التي تختلف من حيث المدى والنطاق عن زاوية مؤرخي التاريخ العام والكلي؛ حيث إن العلاقات الدولية ليست إلا خيطًا من خيوط عديدة في نسيج مركب من المادة العلمية التي يقدمها هؤلاء المؤرخون المعاصرون كحصيلة لتعاملهم بالأساليب البحثية لعلم التاريخ من ذخائر المصادر الأولية للعصور الإسلامية المختلفة.

ويترتب على هذا الاختلاف في زاوية النظر بين المؤرخ العام وبين المحلل السياسي الدولي أن العملية البحثية من جانب الأخير تفتقد فيما يقدمه الأول بعض الأبعاد المهمة، وهي:

من ناحية: أن التقسيمات السائدة لمراحل وعصور التاريخ الإسلامي ليست لها في حد ذاتها علاقة بوضع دول الخلافة في النظام الدولي أو بدرجة هيمنتها العالمية من عدمه بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية. بعبارة أخرى، فهي تقسيمات لا تتفق مع تحليلٍ يهدف إلى البحث في توازن قوى سياسية عالمية.

ومن ناحية أخرى: أن التقسيمات الكبرى والفرعية (وفق عصور أو محاور جغرافية أو أسر وإمارات متعددة تحت كل عصر) لا تتم تحت مظلة واحدة تبرز الروابط بين هذه المحاور (العلاقات الإسلامية –الإسلامية) والأثر المتبادل بينها وبين العامل الخارجي، ويؤدي هذا إلى افتقاد الأنماط والتوجهات العامة عن خصائص نظم التفاعلات الدولية بين محاور العالم الإسلامي في فترة محددة، أو خلال تطورها من مرحلة إلى أخرى، وعن وضع هذه النظم في إطار نظام العلاقة الأشمل بين العالم الإسلامي والعالم الخارجي.

ومن ناحية أخيرة: تغلب الأبعاد السياسية العسكرية وليست الحضارية الاجتماعية الاقتصادية على هذه الأدبيات التاريخية من المصادر الثانوية.

وفي ضوء كل ما سبق، نصل إلى تحديد أبعاد الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي لتطور وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي. ويعكس هذا الإطار الاعتراف بحيوية التعاون بين المجالات المعرفية المختلفة.

وتتلخص المتطلبات التي يقتضيها تنفيذ هذا الإطار التحليلي حول المحاور التالية:

أ- تطور التفاعلات الدولية معيارًا للتقسيم المرحلي:

1- الالتزام بمعيار مركز الخلافة الإسلامية كأساس للتقسيمات الكبرى للدراسة، فإن هذا المعيار لا يعكس مجرد تغير أسر حاكمة، ولكنه يترجم هيكل مراكز القوة الإسلامية أي هيكل توزيع القوى الإسلامية بين الأطراف الإسلامية الفاعلة، حيث إن المفترض أنه تتجمع لدى مركز الخلافة عناصر القوة المتفوقة عن غيرها من عناصر مراكز التأثير الأخرى في العالم الإسلامي، ومن ثم فإن الدراسة تنقسم إلى خمس مراحل كبرى (العصر الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني، ما بعد سقوط الخلافة).

2- التقسيم إلى مراحل فرعية وفقًا للتطورات داخل كل نظام أو التحول من نظام لآخر. ولقد شهد التاريخ الإسلامي العديد من النقاط التحولية الدولية على نحوٍ ساعد على التمييز بين عدة فترات فرعية في نطاق كل من المراحل الكبرى للعصور الإسلامية. ولذا لن تكون التقسيمات الفرعية وفقًا لمحاور جغرافية أو نظم فرعية فقط، ولكن وفقًا لأنماط التفاعلات الإسلامية –غير الإسلامية التي تظهر على صعيد مراحل متتالية، ووفقًا لنقاط التحول ذات المغزى بالنسبة إلى هذه التفاعلات.

3- ومن أهم أسس وأساليب تنفيذ التقسيمات السابقة، ومن ثم استخلاص التطور في أنماط التفاعلات النظمية الإسلامية، القيام بالتحديد الدقيق لأطراف التفاعلات الإسلامية، وغير الإسلامية والمحدثة للتطورات وللتحولات المهمة في هذه التفاعلات، سلمية كانت أو قتالية. وهذا يعني تحديد مركز القوة السائدة في العالم الإسلامي وما يليها في سلم توزيع القوى من مراكز أخرى ثانوية، كذلك البحث عن نمط تفاعلات هذه القوى السائدة مع الأطراف غير الإسلامية الكبرى، سواء كانت تفاعلات مباشرة أو غير مباشرة، أي حول مناطق أخرى من العالم الإسلامي، أو

بالتداخل مع أطراف إسلامية تابعة أو مستقلة عن المركز الإسلامي، ومع مشكلات الامتداد الزمني والجغرافي للدراسة من ناحية، ومع متطلبات التحليل النظمي التي تحاول علاج هذه المشكلات، ومع اهتمام هذه الدراسة بالأنماط والتوجهات العامة من ناحية أخرى، لا يمكن أن نضع على قدم المساواة كل مستويات العلاقات الإسلامية –الإسلامية، والإسلامية –غير الإسلامية، ومن ثم لا يمكن أن نتعرض بنفس الدرجة للبحث في أنماط علاقات كل الفاعلين المسلمين مع كل الفاعلين غير المسلمين والتي تزخر بها كتب التاريخ.

4- أهمية إبراز الروابط خلال مرحلة ما، بين التفاعلات الدولية على صعيد كل من النظم الفرعية الإسلامية المختلفة (والتي تدور فيما بين أطرافها الإسلامية أو بينهم وبين أطراف خارجية غير إسلامية) وبين الفاعل المركزي على صعيد بعض هذه النظم، فإن هذه الروابط توضح سمات توزيع القوى العالمية الخاصة بكل مرحلة فرعية، ومن ثم تساعد على تقديم رؤية كلية عن تطور أنماط التفاعلات الدولية، وحالة توازن القوى الإسلامية–المسيحية.

ب- مضمون التفاعلات الدولية وقضاياها:

1- عدم الإغراق في التفاصيل التاريخية، ولكن توظيف مدلولها من أجل تحديد نقاط التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى، ومن أجل عرض الأبعاد المهمة والأساسية للتطورات على صعيد كل مرحلة.

2- ومن أهم أبعاد هذه القضايا: ما يتصل بمراحل تطور استخدام الأداة القتالية في إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، ومن ثم تحديد محاور الهجوم أو الهجوم المضاد على أرض العالم الإسلامي أو خارجه، وما يتصل بالتغيرات في أدوات إدارة العلاقات من الأداة القتالية إلى الأداة السلمية عبر دورات زمنية متتالية وفي محاور جغرافية مختلفة. فإذا لم تكن الحرب هي الأداة الوحيدة لإدارة هذه التفاعلات، وإذا كان توظيف هذه الأداة قد مر بعدة مراحل (الهجوم، الدفاع، التراجع) فإن الأداة بدورها قد تطورت أبعادها ومراحل توظيفها. فلقد كانت هناك أنماط من العلاقات السلمية في ظل استمرار الجهاد، وكان هناك علاقات أخرى في ظل جمود

هذا الجهاد ثم توقفه. وهنا، يصبح من الضروري إبراز الفارق بين هذه الأنماط في إطار السياق الزماني والمكاني لكل منها.

ج- عوامل البيئة الدولية: أحوال الطرف الآخر:

إذا كان هدف هذا الجزء من المشروع هو تطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، فهذا يعني الاهتمام أساسًا بمنظور الفواعل الإسلامية الدولية، ويصبح الطرف الآخر في العلاقة هو موضوع التفاعل والعامل المؤثر، ومن ثم لا يكون التحليل من خلال منظاره ولحظته التاريخية كما يراها، ولكن من خلال منظار هذه الفواعل الإسلامية بدوافعه وتطوراته.

بعبارة أخرى، فإن منظور هذا الجزء من المشروع -وإن كان يريد أن يعالج مثالب منظور الطرف الآخر والذي ظهر في أدبياته عن مجالات متعددة: مثلاً في الدراسات الغربية عن التاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية- والتي يغلفها تحيز وتعصب رؤية الفواعل الأوروبية لهذه المسألة- فإنه لا يهمل أحوال الطرف الآخر نظرًا لاعتبارها عاملاً مؤثرًا مهمًا في مسار التفاعلات الإسلامية-غير الإسلامية ونتائجها.

ثانيًا: إشكاليات نظرية وتطبيقية، والأهداف غير المباشرة للتوظيف:

ينبثق عن الإطار النظمي للتحليل إشكاليات نظرية وتطبيقية محددة تسعى الدراسة لاستقصائها، ويحقق هذا الاستقصاء الأهداف غير المباشرة للدراسة؛ أي الأهداف المكلمة والمعمقة للهدف المحوري والأهداف المكملة السابق تحديدها، وتتلخص هذه الإشكاليات في المجموعات التالية:

1- يثير الإطار النظري النظمي المقترح لجمع وتحليل المادة التاريخية بعض الإشكاليات النظرية مثل: معايير وقواعد الدولة المهيمنة أو القائدة أو السائدة في مرحلة ما، العلاقة بين عناصر قوة الدولة العسكرية والاقتصادية والعقدية وبين القدرة على استمرار التوسع وتحمل التزامات عالمية، العلاقة بين حالة وطبيعة توازن القوى وبين إمكانيات العلاقات السلمية أو القتالية، العلاقة بين أفول وانتهاء هيمنة إحدى القوى وبين بداية هيمنة قوة أخرى، وذلك على ضوء التطور في توزيع وفي طبيعة

عناصر القوة العالمية، وهو التطور الذي يقترن بالتطور في التوازنات العالمية بين الدول القائدة في النظام. وبقدر ما استند الإطار النظمي للتحليل في هذا الجزء من المشروع على الأبعاد النظرية العامة للتحليل النظمي (والسابق توضيحها) بقدر ما سيسعى هذا الجزء من المشروع إلى محاولة بيان كيف يمكن لنتائج دراسة الخبرة الإسلامية الدولية أن تعمق من أو تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات بعض الأدبيات النظمية الرائدة في علم العلاقات الدولية، والتي تناولت أساسًا الخبرة الأوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادي بصفة خاصة[57]. وهذا هو الهدف المكمل الأول، وهو هدف نظري يخدم التراكم المعرفي، أما الهدف المكمل الثاني فهو هدف تطبيقي يرتبط بمجموعة من الإشكاليات التطبيقية.

2- من أهم الإشكاليات التطبيقية التي تنبثق عن الإطار النظري المجموعات التالية التي تعكس على التوالي إشكاليات(*):

أ- الهيكل ب- مضمون التفاعلات ج- البيئة

أ- الهيكل: ويعكس إشكاليات: ا- نمط العلاقة بين الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي، أي نمط العلاقة بين دولة الخلافة (في ظل مركزية سلطتها أو ضعفها)، وبين الممالك أو الأمصار أو الدويلات الإسلامية التابعة لها أو شبه المستقلة عنها (أي درجة ونمط اللامركزية)، أو بين دولة الخلافة والدول المستقلة عنها تمامًا (أي درجة ونمط التعددية).

2- مدى توحد أو تنوع نمط تعامل الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي مع الأطراف الخارجية غير الإسلامية، ونمط العلاقة بين درجة اللامركزية أو التعددية السياسية الإسلامية الدولية، وبين درجة الحظر الخارجي والقدرة على مواجهته، مثلاً: هل برزت تحالفات بين أطراف إسلامية وأخرى غير إسلامية وكيف كان ذلك؟ وضد من؟ وما سياقها؟

ب- مضمون التفاعلات: وتثير إشكاليات: 1- ما أشكال العلاقات بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية؟ وكيف تطورت؟ ومتى كانت صراعية قتالية، وهل كانت تحركها دومًا عقيدة الجهاد؟ ومتى اختلفت درجة وشدة هذه الصراعية؟ وما

(*) وهي إشكاليات يمكن القول إنها تنطبق على الفترة المعاصرة من منتصف القرن العشرين، أو حتى على القرن العشرين بأكمله.

درجة، وما شكل العلاقات التعاونية السلمية في ظل الممارسات الإسلامية عبر العصور المختلفة؟ ولماذا اختلفت قنوات نشر الإسلام من محور جغرافي إلى آخر (الانتشار الذاتي في الهوامش، الأداة القتالية والصدام في القلب في مواجهة الكيانات المسيحية المتتالية)؟

2- كيف توالت وتعاقبت دورات الهجمات الإسلامية والهجمات المضادة من الطرف الآخر عبر العصور المتتالية (من الفتوحات الكبرى الأموية إلى الهجمة الصليبية الأولى ثم إلى الموجة الثانية من الفتوح الإسلامية العثمانية إلى اكتمال الهجمة الصليبية الثانية على الأندلس ثم بداية الاستعمار الكشفي والتقليدي وأخيرًا الجديد)؟ درجة تنوع أنماط الصدام في المحاور الجغرافية المختلفة في نفس الفترة أو عبر فترات متتالية، بين الوحدات الإسلامية وأخرى غير إسلامية (مثلاً نحو القوى العثمانية وفتوحاتها في أوروبا في نفس المرحلة التي أخذت تتساقط فيها الممالك الإسلامية في الأندلس وحتى تم السقوط النهائي)؟

ج- البيئة: وتعكس هي الأخرى إشكاليات من قبيل: 1- أثر خصائص الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعامل الخارجي للوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي (مثلاً: أثر تفاقم الصراعات الداخلية على فعالية ودرجة المبادرة في إدارة الصراع الخارجي).

2- التطور في طبيعة قدرات الطرف الآخر غير المسلم عبر مراحل الصدام مع العالم الإسلامي (ابتداءً من الكيان البيزنطي المتهالك، والإمارات الإقطاعية المتصارعة التي يقودها أمراء الفرنج، إلى عهد الدول القومية الأوروبية ونهضتها الحديثة، ثم عصر الإمبراطوريات، ثم القوى الكبرى المهيمنة عالميًا).

3- التطور في خصائص البيئة الدولية والمجتمع الدولي، وانعكاس هذا التطور على قنوات وأشكال وموضوعات العلاقات بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي.

رابعًا: ضوابط تفسير التاريخ الإسلامي[58]

بالنظر إلى مفهوم تفسير التاريخ أو فلسفته وما يتصل به، وفي ضوء وطبيعة عملية التحليل النظمي لتطور العلاقات الدولية للمسلمين، نجد أن التفسير الإسلامي

للتاريخ يعد مجالاً أعم وأشمل مما يتطلبه هذا التحليل النظمي من ضوابط منهجية إسلامية لتفسير نمط التحولات الكبرى ومسارها ونقاط التحول الأساسي في التاريخ الإسلامي؛ سواء المتصلة بالعلاقات مع الآخر، أو المتصلة بالعلاقات البينية الإسلامية. إن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد المنظار العام الذي ننظر في ضوء أسسه وأركانه لتفسير هذا المسار وهذه النقاط في التاريخ الإسلامي، سواء في خصوصياتها أو في تفاعلها مع خصوصية نظائرها لدى الأطراف الأخرى في العالم.

هذا، ولقد برزت أهمية وضرورة التعرف على ضوابط منهاجية هذا التفسير مع واقع تراكم ونتائج ومدلولات التحليل على مدار الإجابة على الأسئلة المتتالية؛ فحيث إن هدفنا ليس التاريخ أو مناقشة بعض الوقائع أو تحسين وتصحيح الروايات التاريخية، وحيث إن منهاجية أعلام مؤرخي المسلمين –حتى ابن خلدون– قد قامت أساسًا على عنصر الأشخاص والأحداث، وليس أسس تفسير التغير والاستمرار أو التقويم والحكم على الأحداث، وحيث إن المصادر الثانوية الحديثة والمعاصرة العربية والأجنبية على حد سواء تعكس تباينات واختلافات في منظوراتها لتفسير التاريخ الإسلامي، وحيث تعددت الدعوات لإعادة قراءة وكتابة هذا التاريخ على نحو يهتم بالبحث في الأسباب أو العلل وراء الظواهر والأحداث وفق أسس منظور إسلامي.

* في ضوء هذا كله، كان لابد وأن تحكم قراءتنا للمادة التاريخية بعض الضوابط الإجرائية، وهي محاولة الفصل بين رصد الوقائع وبين استخلاص مدلول تطوراتها (وخاصة وقائع التاريخ الكبرى التي تشكل المعالم البارزة في مسيرة التاريخ الدولي وتشكل هيكله العالم).

* كذلك، كان لابد وأن يحكم تحليلنا للمادة التاريخية ضوابط أخرى مزدوجة الأبعاد أحدهما تطبيقي والآخر نظري. والبعد التطبيقي هو ملاحظة خصائص بعض محاولات تفسير التاريخ الإسلامي، أما البعد النظري فهو تحديد واستيعاب خصائص المنهاجية الإسلامية في تفسير التاريخ؛ أي المعايير الأساسية التي تساعد على فهم وتقويم وتفسير بعض الوقائع والأحداث من ناحية، أو بعض الاتجاهات الكبرى للتحول من ناحية أخرى. وذلك وفقًا لتصور إسلامي عن التاريخ. بعبارة أخرى: إذا

كان البعد التنظيري يوضح المقصود بأسس وقواعد تفسير إسلامي في ضوء الفروق مع أسس وقواعد تفسيرات أخرى (قومية، ليبرالية، ماركسية...)، فإن البعد التطبيقي يوضح توظيف هذه الأسس والقواعد على نحو يبرز الاختلاف عن محاولات أخرى لتفسير بعض القضايا، ويعالج ما فيها من تحيزات (مثلاً: الضم العثماني للمنطقة العربية، نمط الجهاد المملوكي، المسألة الشرقية الأوروبية والعربية، الإصلاحات والتنظيمات العثمانية...)، ناهيك عن تفسير نمط التحولات الكبرى في مسار التاريخ الإسلامي صعودًا وهبوطًا، فتحًا وقوة ووحدة، أو تراجعًا وضعفًا وتجزئة (كما سنرى). بعبارة أخرى: مناطق التفسير محل الاهتمام هي المناطق التي تعكس الهدف المحوري للدراسة والأهداف المكملة (كما رأينا)، ومن هنا أهمية استخلاص أهم الضوابط المنهاجية لتفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامي، وهذه الضوابط ذات قيمة عملية كبرى في التحليل. فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأطر تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولي) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولي، فيجب أن يكون مضمون واتجاهات هذا التحليل منضبطة بضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ. ولكن، ما هي هذه المعايير وهذه الضوابط؟

1- تختلف أسس ومعايير وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ عن نظائرها في تفسيرات أخرى (المثالي، المادي، الحضاري)، والتي تعكس تقاليد الحضارة الغربية في أطوارها المختلفة: الماركسية والليبرالية، مع الأخذ في الاعتبار تعدد روافد هذين التيارين. وتمثل الدراسة المقارنة بين هذه التفسيرات والدراسة التفصيلية للتفسير الإسلامي في حد ذاته مجالاً خصبًا ولكن عميقًا ومتشابكًا، ولقد أدلت العديد من الأدبيات بدلوها في هذا المجال، وعالجته بمقتربات مختلفة، وتلمسته من زوايا متكاملة. ولا يسعنا في هذا الموضوع الدخول في تفاصيل هذه المقارنة من ناحية، أو في تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامي وتياراته من ناحية أخرى؛ حيث إنه من الصعوبة عرض جوهرها ولُبها في هذا النطاق المحدود. ولكن يمكن لنا أن نورد بإيجاز الملاحظات التالية:

أ- لا يرجع بالطبع الاختلاف بين التفسير الإسلامي والتفسيرات الأخرى إلى اختلاف الوثائق التاريخية مثلاً، ولكن يرجع إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول

العلاقة الثلاثية بين الله، الإنسان، المجتمع والطبيعة، أي حول مدى تأثر الأوضاع البشرية بالأوضاع المادية المحيطة بها، والقدرة الإلهية، ومن ثم فإن مظهرًا أساسيًا من مظاهر الاختلاف هو الأوزان النسبية للعوامل العقدية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

والسبب الرئيس لهذا الاختلاف وتعدد مظاهره هو اختلاف مصدر رؤى وأسس هذه التفسيرات؛ فهي مصادر فكرية بشرية أساسًا في التفسيرات الوضعية، ولكنها ذات مصدر إلهي في التفسير الإسلامي.

ب- لا يعبر عن التفسير الإسلامي تيار واحد ولكن يمكن استكشاف تيارين أساسين:

التيار الأول: والذي يُمكن تسميته التيار التقليدي المبسط، والذي تقتصر عملية تفسيره على مجرد ذكر "الإرادة الإلهية" ولم يهتم بالسببية في تحليل الظواهر وتفسيرها.

التيار الثاني: وإن كان لا يقبل بساطة أو إطلاق التيار الأول الذي يركز على الإرادة الإلهية فقط ولكن في صورة منعزلة ومجردة عن العوامل الأخرى، فهو أيضًا يرفض مبررات صفة العلمية المرتبطة بالتيار الذي انتقد التيار التقليدي؛ أي يرفض إعطاء الأولوية لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن العوامل الغيبية والإلهية. ومن ثم، فإن هذا التيار الثاني يعكس مفهومًا واسعًا رحبًا وعلميًا للتفسير الإسلامي للتاريخ يبعده عن سلبيات وتبسيطات الجبرية الكلاسيكية التقليدية، وينقيها من مادية وأحادية وحتمية تيارات أخرى.

وهذا التيار يقدم تصورًا لأبعاد معادلة العلاقة بين الإنسان وإرادة الله وحركة التاريخ على نحو يقدم حلاً لإشكالية كيفية الجمع في التفسير بين مجموعات العوامل العقدية من ناحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى –وهي الأبعاد التي يصعب عرضها بالتفصيل في هذا الموضع.

وفي ضوء كل ما سبق –في ضوء أهداف تعاملنا مع مادة التاريخ الإسلامي وفي ظل الإطار النظري المقترح لتحليل هذه المادة وما تثيره من إشكاليات- فإنه يمكن القول إن دراستنا للتطورات في حالة كل نظام من التفاعلات الدولية أو للتحول من

نظام لآخر ستتم مسترشدة بالأسئلة الثلاثة التالية: ما دور المعتقدات والقواعد الإسلامية؟ ما تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها؟ ما تأثير الاعتبارات الثقافية غير الإسلامية أو العوامل المادية القائمة في أطر غير إسلامية؟

* ومما لا شك فيه، أن الإجابة عن هذه الأسئلة تساعد بدرجة كبيرة على مواجهة الإشكاليات السابق توضيحها عن منظور الغربيين حول نمط التحولات الكبرى في التاريخ الإسلامي بعيدًا عن الأصل الإسلامي، والذي أسموه العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام، وهو المنظور المتأثر بمنظور آخر عن ما أسماه البعض العلاقة أو المعادلة الصعبة بين السياسة والدين، وخاصة شق المعادلة بين الحق والإيمان وبين القوة والسياسات.

* فيمكن القول إن ما يعتبره الغرب فارقًا بين النظرية والتطبيق في الإسلام المتصل حول العلاقات البينية الإسلامية (وحدة الأمة) وحول العلاقات مع الآخر (الجهاد) والذي يستندون إليه ليصلوا إلى إلغاء التمييز بين الإسلام وبين المسلمين، ومن ثم يعتبرون أن الإسلام هو فكر وممارسات المسلمين، هذا الفارق ليس في الواقع –في ضوء ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ وخاصة السنن– إلا انعكاسًا حقيقيًا للإسلام: فإن ما وصلت إليه ممارسات المسلمين عبر تراكمات عديدة ليس إلا تأكيدًا لانطباق السنن الإلهية كركن من أركان التفسير الإسلامي، فإن العوامل التي نظر إليها الماديون من وجهة نظر أحادية هي في الحقيقية سنن الله تعالى في الكون والحياة والناس، وهي سنن لم يصنعها التطوريون والتجريبيون وإنما كشفوا عن بعضها وساءوا تفسيرها وفهمها بدرجة كبيرة، والتفسير الإسلامي بالاستناد إلى السنن يحقق صحة هذا الفهم عن تأثير العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعبارة أخرى: إذا كانت اتجاهات غربية تتكلم عن تغيير الإسلام في ضوء الخبرة التاريخية، وعن أنه لم ينطبق إلا خلال أربعين عامًا فقط، فإنه يجب أن نفطن –عند الرد على هذا المنطق– إلى أن مقتضيات الضرورة العملية وضغوط الواقع الفعلي لا تُلغي أسس الإسلام أو الغاية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون وقواعد الوصول إليها، وإذا كانت ممارسات المسلمين عبر التاريخ قد ابتعدت عن تحقيق هذه الغاية (الجهاد لنشر الدعوة، الوحدة الإسلامية في

ظل مفهوم الأمة)، فإن هذا الابتعاد عن الأصل ليس إثبات فشل أو عدم صحة غاية هذا الأصل وقواعد تحققها، ومن ثم فقدان مصداقية الإسلام كنظام حياة لكل زمان ومكان، ولكنه إثبات أن عدم اتباع المسلمين الأُول الإسلام انعكس على ممارستهم فانطبقت عليهم السنن، أيًا كان الزمان وأيًا كان المكان.

* بعبارة أخرى، فإن فهمنا لضوابط ومعايير التفسير الإسلامي للتاريخ تجعل حيثيات حكمنا على الفارق بين النظرة والتطبيق في الإسلام (أو بين المثالية وواقع الممارسات، أو بين الفقه التقليدي والواقع المعاصر، إلخ... مهما تعددت المسميات) تختلف جوهريًا عن حيثيات حكم اتجاهات بحثية في الغرب، فالمثالية الإسلامية التي في خيالهم ليست التي يعنيها الإسلام.

* وهكذا، لعل فهمنا لهذه الضوابط والمعايير يكون هو المنطلق السليم لاستخدامنا بعض أدوات وأطر تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام) دون الوقوع في مزالق توجهات الذين كان لهم السبق في توظيفها في دراسة التاريخ الإسلامي. فإذا كانت التطورات في اتجاهات دراسة التاريخ الإسلامي في الجماعات العلمية الغربية قد أبرزت التركيز على الخصوصية والتعددية والتجزئة الإسلامية وعلى الصراع وعدم الرضا، كما أبرزت الانتقال من الأسلوب الاستشراقي التقليدي القائم على السرد والتحقيق إلى أسلوب التحليل في ضوء العوامل المختلفة الذي اهتم بتجسيد الفجوة بين النظرية والتطبيق في الإسلام، فإن معايير وضوابط التفسير الإسلامي ستكون المرشد لنا لتصحيح مخاطر القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط المنظمة، وحتى لا تكون عملية التنميط والتعميم والاستنتاج هذه تفريغًا من المحتوى الإسلامي، فإن استكشاف الأنماط واستخلاص دلالتها مقتطعة من السياق الزماني والمكاني يثير هذه المخاطر، ولكن التنميط مع التدعيم بالتوقف عند قضايا محددة وفي نطاق أزمان وأماكن محددة لتفسيرها في ظل الضوابط والمعايير الإسلامية يُخَلص من هذه المخاطر.

ولعل القراءة في مضمون وتفاصيل ونتائج الأجزاء الخمسة التطبيقية من المشروع عن خبرات العصور الإسلامية المتعاقبة، يساعد على فهم مغزى السطور السابقة،

وهو المغزى الذي تجسده الخاتمة الجامعة عن محور التاريخ في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام.

الخاتمة:

من محاور للمقارنة إلى المغزى بالنسبة لحالة العلم ولدراسة واقع العلاقات الدولية الإسلامية

بالنظر إلى طبيعة الأسئلة في الجزء الثاني من الدراسة وإلى طبيعة منهج الإجابة عنها، وبالمقارنة مع منهج عرض الجزء الأول من الدراسة ومضمونه، لابد وأن يتضح لنا الأمران التاليان:

من ناحية: أن الجزء الأول من الدراسة يتضمن بالأساس الملامح العامة لنتائج القراءة حول مضمون الأدبيات النظرية التي وظفت التاريخ، دون معرفة بالإشكالات المنهاجية التي خاضت فيها هذه الأدبيات قبل أن تكتمل. أما الجزء الثاني فهو يدور بالأساس حول المشاكل المنهاجية والنظرية لتوظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي (الهدف، الإطار النظري للتحليل، إشكاليات التحليل، الإطار المرجعي، التفسير وقواعده) وقد قدم المدخل المنهاجي لمحور التاريخ من مشروع العلاقات الدولية (الجزء السابع) التأصيل لهذه المشكلات. في حين أن مضمون مخرجات توظيف التاريخ الإسلامي في هذه الخبرة البحثية قد تضمنته أجزاء خمسة (12-8)[59].

كما أن نتائج هذا التوظيف قد تضمنتها خاتمة شاملة (الجزء 12). وحيث إنه لا يمكن بالطبع في مثل هذه الدراسة التي نقوم عليها الآن لغرض هذه الندوة –أن نقدم ملخصًا لمضمون هذه الأجزاء التطبيقية الخمسة من المشروع، فإننا لابد وأن نتوقف عند بعض النتائج العامة والتي قدمها الجزء الثاني عشر[60].

من ناحية أخرى: لابد أن تراكم الإجابة عن الأسئلة في الجزء الثاني وأن يقودنا إلى بيان كيف أن العملية البحثية الخاصة بتوظيف التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي تختلف عن نظيرتها على صعيد المنظور الغربي (التياران الكبيران: الليبرالي- الرأسمالي والماركسي، وروافد كل منهما).

وذلك من حيث: الهدف، الإشكاليات البحثية النظرية والتطبيقية، قواعد التفسير، العلاقة بين الإطار المرجعي والتاريخ والواقع.

ومن ثم، فإن هذه الخاتمة تتوقف عند محاور المقارنة والاختلاف النابعة من اختلاف طبيعة المنظور المحيط بالعملية البحثية.

وتتلخص محاور هذه المقارنة فيما يلي:

أ- طبيعة الإطار المرجعي، النسق القياسي الذي تم في ضوئه دارسة مسار الخبرة التاريخية وتقييم نتائجها:

هل هناك غاية يتم السعي إليها؟ وهل هناك قواعد تحقق هذه الغاية أو الابتعاد عنها عبر التاريخ؟ بعبارة أخرى: كيف ينعكس الإطار المرجعي (أو مصدر الرؤية) على تحديد الهدف البحثي في التاريخ وتصميم إشكاليات البحث حول الفواعل والقضايا وأنماط التفاعلات؟ وهنا نجد أمامنا ثلاث حالات:

الحالة الأولى: هي حالة المنظور الغربي برافده الرأسمالي الذي يعبر عن نموذج نظام الدول أو نظام فواعل من الدول وغير الدول، وينطلق من جذور الفكر الواقعي والماركنتيلي أو الفكر الليبرالي. ومن ثم يبرز قيم الاستقرار والتوازن الذي يضمن هيمنة القوى القائدة من خلال الصراع أو قيم الاعتماد المتبادل الذي تضمن هيمنة قوة قائدة من خلال نموذج تنافسي متداخل.

الحالة الثانية: حالة الرافد الماركسي في المنظور الغربي، الذي يعبر عن نموذج "النظام العالم"، والذي يستمد جذوره من الفكر الماركسي، ومن ثم فإن نطاق تأمله هو الرأسمالية كنظام وآليات وتفاعلات صعودها وهبوطها في ظل تطور صراع مصالح الطبقات وأنماط الهيمنة الإمبريالية.

أما الحالة الثالثة: فهي حالة المنظور الإسلامي الذي انطلق من النظام –الأمة الإسلامية: الأمة مستوى لدراسة التفاعلات البينية الإسلامية ومنطلقًا للتفاعلات مع الآخر، انطلاقًا من الأصول الإسلامية حول أصل تأسيس العلاقة مع الآخر (هل الحرب أم الإسلام أم الدعوة؟) وحول القواعد والمبادئ والأسس الحاكمة للعلاقات الخارجية للدولة الإسلامية وللعلاقات البينية الإسلامية.

ب- كيفية انعكاس طبيعة الإطار المرجعي ومصدر المنظور على الرؤية عن العوامل المحركة للتحول الكلي وعن وزن المتغيرات المادية وغير المادية المؤثرة في هذا التحول.

فمن الحالة الأولى التي تدور حول الصراع من أجل القوة والمصلحة القومية (سواء القوة العسكرية أو الاقتصادية)، وسواء كان الصراع الذي أداته الحرب أو الصراع الذي تديره الأداة الاقتصادية، إلى الحالة الثانية التي تدور حول الصراع الطبقي، إلى الحالة الثالثة التي تدور حول الدعوة كمحرك تتم إداراتها بأدوات الحرب أو السلام تحقيقًا لغايات التدافع الحضاري.

ومن هنا، يظهر كيف أن تفسير عوامل القوة أو الضعف، السقوط أو الصعود في الحالتين الأولى والثانية تظل أسيرة المتغيرات المادية، أي عوامل القوة المادية أساسًا، في حين يبرز على صعيد هذا التفسير في الحالة الثالثة وزن العوامل غير المادية إلى جانب المادية.

ج- كيفية انعكاس طبيعة الإطار المرجعي ومصدر المنظور على الرؤية حول اتجاه التطور في التاريخ: فإذا كانت المدرسة الماركسية تقدم نموذجًا عن التطور الخطي وعن الحتمية التاريخية، وإذا كانت المدرسة الواقعية والماركنتيلية قد قدمتا نماذخ عن الدورانية والهيكلية التاريخية، فإن الرؤية الإسلامية تقدم -كما يرى البعض (من خارج الرؤية الإسلامية) ما أسماه "بالنموذج التحسني" بمعنى أنه متى تزايد إقبال الأفراد والشعوب على الطاعة لإرادة الله، تحسنت الأمور، ويتمسك المسلمون بأنهم فعلوا ذلك في الماضي، وسيواصلون فعله في المستقبل، وذلك لأن الإسلام هو الذي سيفوز بالظفر في النهاية.

وفي المقابل، فإن تفسيرات أخرى تظهر من الداخل الدائرة الإسلامية وتقدم طرحين مغايرين وهما: الطرح الأشعري، والطرح المعتزلي. ونجد أنه في الفهم الأشعري كل لحظة من لحظات التاريخ أسوأ من سابقتها لابتعادها عن لحظة الفضل التي هي لحظة النبوة والخلافة الراشدة. وهذا الفهم يتفق مع تصور الخطي الهابط. ولقد بنى الأشاعرة هذا الفهم القائم على مفهومي الانفصال والفصل على مجموعة من الأحاديث من مثل "خير القرون قرني..."؟

ومن ناحية أخرى، طور المعتزلة مفهوم التفضيل فأنشأوا بدله مفهوم الموازنة، فإذا كان فضل لحظة عن أخرى يتحدد -لدى الأشاعرة- بالقرب أو البعد من اللحظة

المثال، فإن مفهوم الموازنة يقوم على أن حركة التاريخ تبين أنه يمكن تصور وجود لحظات قريبة من لحظة الفضل تُوقِف حركة الانهيار بدرجة معينة.

ولهذا؛ فإن د.سيف الدين عبد الفتاح يتحدث عن التطور الشرطي وفق السنن، أي عن السنن الشرطية (في الأصول: قرآنًا وسنة)، والتي تساعد في وصف وتحليل وتفسير وتقويم أسباب تقلبات الأمم الحضارية بين حال العز –والتمكن وحال الذل والهوان. فإن السنن تقع في قلب التأصيل لرؤية حضارية باعتبارها منهجًا للنظر إلى الفعل الحضاري ومسيرته. ومن ثم فإن مدخل دراسة السنن –لدى د. سيف الدين عبد الفتاح[61].

يعد أحد أبعاد منظومة مدخل القيم كإطار لفهم وتفسير وتقويم العلاقات الدولية من منظور إسلامي. والمعنى التأصيلي الذي يقدمه د.سيف للسنن– وهي التي تنبثق عن منظور الرؤية العقدية الكلية للإنسان والكون والحياة، باعتبارها مرتبطة بالمجال الإرادي ونظرية التكليف وقواعد الأحكام وارتباط كل ذلك بالإنسان –هذا المعنى التأصيلي الذي يفصل فيه د.سيف– ليوضح لنا كيف أن مفهوم السنن الشرطية يعبر عن طبيعة اتجاه التطور في التاريخ (في الرؤية الإسلامية) وهو الاتجاه الذي يختلف عن الحتمية الخطية الصاعدة أو الهابطة؛ لأنه يقترب من عملية الاختيار، وهي القيمة التي ترتبط بخلق الإنسان وتكريمه.

ومن ثم، فإن هذا التأصيل يختلف أيضًا عن العمليات الدورانية التي لا تأخذ في تفسيراتها العامل الإنساني–القيمي.

وضمن عناصر هذا التصور عن "السنن الشرطية"، يقع فهم ما يوليه بحث العلاقات الدولية من اهتمام للتطور التاريخي كمجال بحثي حيث يمكن استخدام المنهج السنني في تفسير النماذج التاريخية الممتدة والتباينات في أحوال القوة والضعف من منظور قيمي.

د– ويدور المحور الأخير في المقارنة حول العلاقة بين أصل أو نسق قياسي وبين فقه التاريخ وبين فقه الواقع وبين فقه المستقبل.

وإذا كانت النماذج الغربية لتوظيف التاريخ تنطلق من خصائص الواقع ومشكلاته نحو التاريخ سعيًا للتنبؤ بالمستقبل، إلا أنها تفتقد نسقًا قياسيًا، أو أصلاً يتم في ضوء

غايته وقواعده التشخيص للقائم والتفسير للتاريخ والتقويم والإرشاد لإحداث التغيير. ففي المقابل، فإن المنظور الإسلامي كمنظور قيمي ذي طبيعة خاصة، أي منظور لا يصيغ فقط مثالاً يجب أن يقوم، ولكن يضع منظومة قيم للتشخيص والتفسير وكذلك للتغيير، يقدم هذا النسق القياسي الأسباب المفسرة لمدى ابتعاد أو اقتراب واقع العلاقات الإسلامية عن الأصل (وحدة الأمة، طبيعة العلاقة مع الآخر) وإمكانيات التغيير ووسيلته.

وذلك بتقديم منظور إسلامي مقابل "للغربي"، بالرغم من الاعتراف بإنجاز الأخير على مستوى أدوات التحليل النظمية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية، والتي استفاد منها الفريق البحثي في تصميم إطاره النظري. بعبارة أخرى

إن مخرجات مشروعنا(العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي) بصفة عامة والتراكم عليها، إنما تهدف إلى تطوير منظور إسلامي كجزء مندمج من علم للعلاقات الدولية متعدد المنظورات والاقترابات – يتنافس مع غيره– حول وصف وتشخيص وتحليل وتفسير وتقويم واقع العلاقات الدولية على نحو يستجيب ومتطلبات "الدائرة الإسلامية" في تفاعلها مع العالم، ويعكس ذاتيتها ويستفيد من خصوصيات خبرتها التاريخية[62]. فليس هناك "معرفة محايدة". وأول علاقاته العالمية هو إعلان التحيزات؛ هكذا تبرز لنا الجدل على صعيد العلم الغربي الآن في مرحلة مراجعة الإمبريقية والوضعية والحداثة، وهي المراجعة التي تعترف بأثر الخصوصية الثقافية على العلوم الاجتماعية، ومن ثم تُفسح للدين (مثلاً) وضعًا في دراسة الظاهرة السياسية. هذا، وصفة "الإسلامي" لمنظورنا لا تتبع فقط من أحكام ونصوص الأصول وقواعدها ومبادئها التي تناولتها الاجتهادات المتطورة، ولكن تتبع أيضًا من منظومة القيم الحضارية واسعة النطاق التي تشمل المسلم وغير المسلم على حد سواء. فهي ليست جامدة لكونها ذات "أصل ثابت مقدس"، وهي ليست عنصرية تمييزية، ولكنها قيم رسالة عالمية ودعوة للعالمين.

وأخيرًا، لعل هذا الطرح أمام هذا المحفل العلمي الفرنسي –المصري عن تجربة توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي، والتي

بدأت في 1987 وتمت صياغتها في 1993 ونشرها في 1996، والتي تعمقت مدلولاتها وتطورات مخرجات خلال الأربع سنوات الماضية في ظل نتائج مناقشتها في بعض المحافل العلمية (كما سبقت الإشارة) هي المناقشات التي أفرزت مجموعة مهمة من الانتقادات، لعل هذا الطرح أمام هذه الندوة يستثير مناقشة من جانب المتخصصين الفرنسيين على نحو يمثل إضافة وتراكمًا جديدًا يستفيد منه الباحث مثلما استفاد من مصادر فرنسية مختلفة في هذا المشروع. ربما لم تحظ المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية بنصيب بين نماذج توظيف التاريخ في إطار نظرية العلاقات الدولية كما حظيت المدرسة الأمريكية بالأساس. لكن مما لا شك فيه، أن إسهامات المدرسة الفرنسية في التاريخ الدبلوماسي، والتواريخ العالمية والحضارية والاستشراقية حاضرة وماثلة وتمت الاستفادة منها في مواضع متفرقة من أجزاء المشروع الأصلية.

وهكذا، فإن الدراسة التي قدمناها تعكس الاعتراف بأهمية وحيوية دراسة التاريخ في نطاق علم العلاقات الدولية، سواء من منظور غربي أو من منظور إسلامي، كما تعكس أهمية تعدد المنظورات الحضارية في هذا المجال المعرفي.

فإذا كان علم العلاقات الدولية الحديث قد ولد من رحم التاريخ وغيره من علوم اجتماعية، وإذا كانت مرحلة نموه قد أفرزت جدلاً مهمًا حول قيمة المعرفة التاريخية في التحليل الدولي، على نحو بدا معه أن "العلمية" الضيقة ترفض التاريخ، فإن حالة العلم عبر تطوره في مرحلة النضج قد وصلت لتبين –بعد 75 عامًا من ميلاد العلم –صنوفًا شتى لتوظيف المعرفة التاريخية في التحليل المنظم للعلاقات الدولية وكذلك المعرفة القيمية والأخلاقية، نظرًا لرد الاعتبار أيضًا إلى دراسة القيم. وهذه الصنوف ليست إلا جزءًا من تيار مهم وركين يبين أمرين: أنه إذا كان علم العلاقات الدولية قد انفصل في بداية تأسيسه عن العلوم الاجتماعية ليحقق ذاتية واستقلالية، فإنه سرعان ما اتضحت ضرورة استمرار التلاقح مع هذه العلوم استجابة لمتطلبات اتساع نطاق وتزايد التعقد والتداخل بين أبعاد الظاهرة الدولية، كما يبين هذا التيار أنه إذا كانت المركزية الغربية قد استأثرت في البداية بمنظورات هذا العلم فإن هذا الوضع قد واجه الانتقاد من داخل الدائرة الغربية ومن خارجها على حد سواء.

الهوامش

(1) بدأ التخطيط لهذا المشروع وتنفيذه عام 1986. واستغرق العمل فيه عشر سنوات وصدر ثلثي أعماله في اثنى عشر جزءًا 1996، وذلك تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

(2) تم طرحها على طلبة الدراسات العليا في مقرر نظرية العلاقات الدولية خلال أعوام دراسية ثلاثة، 1997. 2000، وجرت مناقشة إشكالية التدريس والبحث في هذا المجال في أكثر من مناسبة كان أولها وأكثرها أهمية: المؤتمر الذي ناقش أعمال المشروع ولمدة ثلاثة أيام (نوفمبر . ديسمبر 1997). وهو المؤتمر الذي تم تنظيمه بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد وبين جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية في فرجينيا برئاسة أ.د.طه جابر العلواني. وشارك في هذا المؤتمر نخبة من أساتذة التاريخ والقانون والشريعة والعلوم السياسية من داخل مصر وخارجها وكان ضيف الشرف للمؤتمر هو أ.د. علي المزروعي. ولقد صدرت أعمال هذا المؤتمر في كتاب. انظر: د. نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران): العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1999.

ومن المناسبات الأخرى على سبيل المثال:

– د.نادية مصطفى: العولمة وعلم العلاقات الدولية، محاضرة أمام سمينار قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، فبراير 1999، (في): د.سيف الدين عبد الفتاح، د.حسن نافعة (محرران): العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1) للعام الجامعي 1998– 1999، جامعة القاهرة، 2000.

(3) يقوم جوهر هذه الدراسة النظري على ما قدمه الجزء السابع من مشروع العلاقات الدولية بها، وقد تم إنجازه 1993، ولكن تعد الدراسة نسخةً منقحة ومزيدة؛ حيث تتضمن تحديثًا وتراكمًا في المصادر من ناحية، وتطويرًا في بعض مناطق التحليل من ناحية أخرى. ذلك بما يستقيم ومحورها: ألا وهو دراسة التاريخ والنظام الدولي بالأساس.

– انظر: د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي دراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي. د.دنادية محمود (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1996، الجزء السابع.

(4) أنور عبد الملك: تغيير العالم، الكويت: عالم المعرفة، 1985، ص 11–23.

(5) Mona Abul fadl :Islamization as a force of Global culture renewal : the relevance of tawhidi Episteme to modernity, The American Journal of Islamic Social Sciences vol.2, 1988.

-Mona Abul fadl: Paradigms in Political Science revisited, The American Journal of Islamic Social Science, Vol. l, 1989.

(6) د.عبد الوهاب المسيري (محرر): إشكالية التحيز، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ونقابة المهندسين، 1995، الجزء الأول.

(7) مارسيل مارل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د.حسن نافعة،القاهرة: دار المستقبل العربي، 1968 ص 23–24.

8 () Hedley Bull.., New directions in the theory of international relations, International studies vol..14, No2, 1975.pp282-283.

-K.J. Holsti: Along the road to international theory, International Journal vol. 39, No2. Spring 1984, p 360.

-C. Kegly , E. Wittkopf: Word Politics , trend and transformations, New York: St. Martin's Press 1981, the introduction.

(9) انظر على سبيل المثال بعض هذه الانتقادات في:

S. Smith: The Self Images of a discipline: a genealogy of international relations theory, (in): K. Booth, S. Smith: international relations theory today, Pennsylvania State University Press; University Park, 1995, **pp 16-17**.

(10) وذلك في تعقيبه خلال الجلسة الأولى من جلسات مناقشة التقرير السنوي "أمتي في العالم" حولية قضايا العالم الإسلامي" التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية . بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات السياسية في مايو 1999.

(11) انظر تفاصيل هذه المبررات والدوافع والمنطلقات والإشكاليات في: د.نادية محمود مصطفى: مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1996، الجزء الأول.

(12) انظر على سبيل المثال وليس الحصر

- Mona Abul Fadl: Islamization as a force of Global culture renewal, op. cit.

And, -Mona Abul Fadl: paradigms in political science revisited, op. cit.

– د. سيف الدين عبد الفتاح: النظرية السياسية من منظور إسلامي، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998

– د.نصر عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ودار القارئ العربي، 1993.

(13) وهو يتكون من مدخل منهاجي ومن خمسة أجزاء تطبيقية عن تحليل خبرة العصور الإسلامية المتعاقبة (الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني، ما بعد الخلافة) **ومن خاتمة وهي الأجزاء من السابع إلى الثاني عشر من أجزاء المشروع.**

(14) د.نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.

(15) د.ودودة بدران: دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (في): مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سبق ذكره.

(16) جوزيف هورس: قيمة التاريخ، ترجمة نسيم نصر، الطبعة الثانية، بيروت – باريس: منشورات عويدات، 1986، ص 89–94.

(17) جفري باراكلو: الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984، ص 11–13.

(18) مرجع سابق: ص ص 283. 285، ص 289.

(19) A Report of the Committee on Historiography : the Social Sciences in Historical Studies , Social Sciences Research Council, New York , 1954. pp 31-33, pp 68-78.

(20) انظر على سبيل المثال: لوي ألتوسير، مونتيسكو، السياسة والتاريخ، ترجمة: نادي ذكري، الطبعة الأولى، دار التنوير للطباعة والنشر، 1981.

(21) انظر على سبيل المثال:

Raymond Aron: History and Politics, (in): M. Bernheim Cont (ed.) : Politics and History (Selected Essays, by Raymond Aron), New York: Collier Macmillan Publishers, 1979. pp. 237-148.

(22) Philippe Brailland : Theories des relations internationals , 1977. pp 72-74, pp 96-108.

(23) حول أنواع هذا الجدل بين منظورات العلم ووضعها في إطار مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية، انظر على سبيل المثال:

-Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf : World Politics Trend and Transformation, New York: St. Martins Press, 1981. pp 5-13.

-Ray Maghroori: Major Debates in International Relations, (in): **R**. **Maghroori and B**. Ramberg (eds.),, Globalism Versus Realism: International Relation Third Debate, USA: West view Press, 1982. pp 5-22.

-Fred Halliday : The Pertinence of International Relations, Political Studies, 1990.

-Ole Wager: Rise on fall of the inter-Paradigm Debate, (in): Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.) international Theory: Positivism and Beyond, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

-S. Smith: The Self images of a discipline: a Genealogy of International Relations theory (in) K. Booth, S. Smith (eds.) International relations today (1995)

(24) من أهم نماذج هذا الجدال انظر:

MORTON A. KAPLAN: The New Great Debate: Traditionalism Vs Science in International Relations, World Politics. vol.1, 1966.

- Hedley Bull, The case for a classical approach, World Politics, vol. 18, 1966.

(25) انظر على سبيل المثال:

Robert Morgan: The Study of International Politics, (in): R. Morgan: The Study of International Affairs, the Royal Institute of International Affairs, London, 1972. Pp 265-276.

(26) انظر تفاصيل هذه التساؤلات وموضعها من الأسباب الأخرى التي تفسر عدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية في:

د.إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987. ص 36–38

– وحول تحليل آخر لهذه الأسباب يذكر من بينها نقص العمق التاريخي، انظر:

K. J. Holsti: Along the road to International Theory, International Journal, Vol. No2, 1984, p.360, . pp 358 – 363.

(27) Dennis Kavanagh: Why Political Science needs. History, political Studies, vol.39, 1991. Pp 479-795.

(28) J. Lewis Gaddis: Expanding the data base, Historians Political Scientists and the enrichment of security studies, International security, Vol. 12, no1, 1987.

(29) Fred Halliday : The international relations and its discontents, International Affairs, Vol. 71 No. 4, October 1995.

30 () John lowis Gaddis : International relations theory and the end of the cold war , International Security, vol. 17, No. 3, 1992. Pp 5-57.

(31) Morton Kaplan , Op. Cit. Pp 13-16.

(32) حول هذه الأبعاد المختلفة انظر:

-Stanley Hoffman: International System and International law, (in): Klaws Knorr and Sidney Verb (eds.) The International System (Theoretical Essays), Princeton University Press. 1961.
-David Singer: The Level of Analysis Problem in International Relations, (in): op. cit. pp. 77-92.
-Charles McClellan: Theory and the International system. Macmillan, New York, 1966.
- Charles Mcclelland: Applications of General System in International Relations, (in): James Roseneau (ed.), International Politics and Foreign Policy, New York: Free Press, 1961.
-Philippe Braillard : Theories des Systems et Relations International, E. Bruylant, Bruxelles, 1977.
- Richard Little: A Systems Approach, (in): T. Taylor (ed.), Approaches and Theory in International Relation, op. Cit. Pp 183-204.
-James E., Dougherty & Robert L., Pfaltzgraff: Contending Theories of International Relations, Longman Higher Education; 2nd edition, 1981. Pp 102-131.

وقد قدمت أدبيات عربية –نقلًا عن هذه الإسهامات الغربية وغيرها– عرضًا لأبعاد دراسة النظام الدولي النظرية ونماذجه المقارنة، انظر على سبيل المثال:

– د.نادية محمود مصطفى: نظرية النظم العامة ودراسة العلاقات الدولية (مذكرات غر منشورة)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1983.

– د.إسماعيل صُبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 131–181.

– د.نصيف حتى: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربية، 1985، ص 46–95.

– د.محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

(33) Morton Kaplan: System and Process in International Politics, New York: John Willy and Sons, 1962.

– وحول تحليلات لأعمال "كابلان" ومقارنتها بنظائرها، انظر على سبيل المثال:

-N. G. Onuf: Comparative International Politics, the Year Book of World Affairs, 1989. Pp 197-217.

(34) Richard N. Rosecrance: Action and Reaction in World Politics, Boston: Little Brown and company, 1963.

– وحول تحليلات لأعماله، انظر على سبيل المثال:

-James E., Doutherty &and Robert L., Pfaltgraff, Jr: op. cit. p.p. 124-133

(35) Joseph Frankel: International Politics: Conflict and Harmony , Oxford Univ. Press 1970.

(36) Willim Coplin: Introduction to International Politics, Third edition, Prentice Hall in Engle woods Calf, New Jersey, 1980. Pp, 21-53

(37) Michael Sheehan: Balance of Power History and Theory, Routledge, 1996.

38 () Dina A. Zinnes: Pre **Qu**ests for the study of System transformation, (in): O. Holsti and others (eds..), the Change of International System, West view Press, 1981.

(39) انظر هذا التصنيف في:

- J. L. Gaddis: op. Cit. pp 38-55.

(40) انظر قائمة تفصيلية من الدراسات الدورانية، والبنيوية التاريخية المناظرة والتعليق عليها، في: المرجع السابق.

– كذلك انظر جرج كاشمان: لماذا تنشب الحروب. ترجمة د.أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1996، الجزء الثاني ص 153–188.

)41(Ken dark: Defining Global Change (in): Ken dark (ed), analyzing Global change. (1995).

(42) Paul Kennedy: The Rise and The Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, New York: Randn House, 1987.

(43) George Modelski: Long Cycles in World Politics, Seattle, University of Washington Press, 1987.

(44) Richard Rosecrance : Long Cycle Theory and International Relation, International Organization, 14 Spring 1987

45 () Immanuel M. Wallerstein : The Politics of the World Economy: The States, The Movements and World Economy, Essays, New York : Cambridge University Press, 1984.

(46) Joseph S. Nye: The Changing Nature of World Power, Political Science Quarterly, summer 1990. Pp. 177 -1920 .

)47(Nazli Choucri, A. Robert, and C.North: Nation In Conflict: National Grwth and International Violence, Massachusetts Institue Technology. 1975.

(48) Peter Kruger, The History and Structure of International System Relations, paper presented to the Conference on the History and Methodology of International Relation, Perugla, September 20-23-1989.

(49) Robert H, Jackson: The Political Theory of International Society, (In): Ken Booth and Steve Smith (eds..), International Relations Theory Today , Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1995, pp 110-26

- Chris, Brown. 1995: International Political Theory and the Idea of World Community, (In) Item Booth and Steve Smith (eds.), International Relations Theory Today, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1995, pp. 90-109.
- John, Burton, 1972: World Society, (In): Paul R., Viotti, and Mark V. Kauppi, (eds.), International Relations Theory, New York: Macmillan Publishing company, 1972, pp 375-84.
-Shaw, Martin. 1996: Global Society and Global Responsibility : The Theoretical , Historical and Political Limits of "International Society", (In): Rick Fawn and Jeremy Herkins (eds.), International Society after cold war, Great Britain: Macmillan Press LTD, 1996, pp. 47-60.

(50) انظر على سبيل المثال وليس الحصر. نموذجًا واضحًا على هذا التوجه:

Seymon Brown: International relations in a changing Global system, USA. West view Press: 1996

(51) انظر بهذا الصدد على سبيل المثال والحصر:

ألبان. ج. ديدجري: التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس إلى توينبي، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996 (جزءان).

(52) انظر تفاصيل مناقشة نماذج من هذه الدراسات في: د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي...، مرجع سابق، ص 32 وهذه النماذج هي

- James Piscatori: Islam in a World of Nation State. Royal institute of International affairs, Cambridge University Press, 1988.
- Daniel Pipes: In the path of God: Islam and Political Power, 1983.

– مجيد خدوري: "الحرب والسلام في شرعة الإسلام، د. ن.،1973.

(53) انظر التفاصيل والمصادر في: د.نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 39– 44.

(54) انظر د.وجيه الكوثراني: ملاحظات على مفهوم المنظور الغربي والمنظور الإسلامي للعلاقات الدولية، تعليق مكتوب في ندوة مناقشة أعمال المشروع في عام 1997 (أين نُشر هذا التعليق، ليس هو الموجود في المجلدين الخاصين بأعمال المشروع) التعليق الموجود حول مفهوم الخلافة!.

(55) انظر الدراسة التفصيلية الموثقة: في د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي، مرجع سابق (الفصل الثاني)، ص 47–74.

(56) انظر التفاصيل والتوثيق في: المرجع السابق، ص 75– 90.

(57) على سبيل المثال: هل نتائج دراسة عوامل سقوط وصعود الدول الإسلامية ستضيف إلى الجدل الغربي حول هذا الموضوع؟

(58) انظر التفاصيل والمصادر في: – د.نادية محمود مصطفى: مرجع سابق، ص 91– 104.

(59) انظر البحوث التفصيلية الموثقة للمشروع في إصدار المعهد للفكر الإسلامي (1996) والتي أعدتها أ.د. علا أبو زيد (العصر الأموي، والعصر العباسي)، وأ.د.نادية محمود مصطفى (العصر المملوكي، والعصر العثماني)، أ.د ودودة بدران (ما بعد سقوط الخلافة).

– وانظر ملخصات لهذه الأجزاء الخمسة من المشروع (ولنفس الباحثين في: د.نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)...، مرجع سابق، الجزء الثاني.

(60) انظر: د.نادية مصطفى: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية (1924– 1991م)، (في): د.نادية مصطفى: مشروع العلاقات الدولية...، مرجع سابق.

(61) انظر: د.سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم، مرجع سابق.

(62) تم تشغيل نتائج تحليل الخبرة التاريخية الإسلامية تنظيميًا في مجموعة من الأبحاث حول قضايا وتفاعلات راهنة وحول طبيعة المرحلة الراهنة لوضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي وقد كان للعمق التاريخي مغزاه في عملية التشخيص والتفسير لهذه القضايا والتحولات، ومن ثم كان للسياق التاريخي لدراسة هذه الموضوعات تأثيره في صياغة المقولات وصياغة المحددات، ومن هذه الأبحاث على سبيل المثال:

– د.نادية محمود مصطفى: المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد (في) تقرير الأمة في عام (1992)، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، 1993.

– د.نادية محمود مصطفى: البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس 92– يولية 93)، نجاح العدوان المسلح في فرض الأمر الواقع أمام أنظار النظام العالمي الجديد (في): تقرير الأمة في عام (1993)، 1413هـ، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، 1994.

– د.نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، أنماط ومحددات التطور التاريخي للتفاعلات الدولية، إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي، (في): كتاب أعمال ندوة "الوطن العربي وكومنولث الدولة المستقلة"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994.

– د.نادية محمود مصطفى: الأبعاد السياسية للمتوسطية، (في): د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997.

– د.نادية محمود مصطفى: الأبعاد الثقافية للشراكة الأوروبية المتوسطية، (في): د. سمعان بطرس فرج الله (محرر): أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998.

– د.نادية محمود مصطفى: كوسوفا بين التاريخ والأزمة الراهنة، (في): حولية أمتي في العالم (1998)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999.

– د.نادية محمود مصطفى: أزمة كوسوفا وحلف الأطلنطي: التوازنات الأوروبية والعالمية، المستقبل العربي، عدد يوليو 1999.